الفصل السابع

النهضة الاقتصادية

obeikandl.com

عناصر التاريخ القومي

إن التاريخ القومي لكل أمة لا يقتصر على الجانب السياسي منه، بل يجب أن يتناول تاريخها الاقتصادي، وتاريخها الاجتماعي، ويدخل فيه التاريخ الديني والعلمي والأدبي والفني، وهذه النواحي وثيقة الصلة بعضها ببعض، ولكل منها أثرها وصداها في النواحي الأخرى، ومنها جميعًا يتألف التاريخ القومي، وهذا ما جعلني أوجه جانبًا من البحث لدراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية للشعب في مختلف مراحل الحركة القومية الحديثة.

لذلك يلزمني أن أفرد هذا الفصل، والفصل الذي يليه، لدراسة النهضة الاقتصادية والاجتماعية وتطوراتها قبل الثورة، وفي أعقابها، لكي تكمل مع التاريخ السياسي العناصر الرئيسية لتاريخنا القومي، وهنا أرى لزامًا علي لاستيفاء الحديث عن نهضتنا الاقتصادية والاجتماعية ألا أقف عند سنة ١٩٣٦ حيث ينتهي الجزء الثاني من الكتاب، بل أتجاوزها إلى اليوم (١٩٤٨)، ليكون من هذا الفصل والفصل الذي يليه صورة واضحة شاملة لهذه النهضة.

السياسة والاقتصاد

إن الأمة الغنية هي ولا ريب أقوى في ميدان الكفاح السياسي من الأمة الفقيرة، وقد رأينا الحروب يؤثر في مصايرها عنصر المقدرة المالية للشعوب المتحاربة، كما أن الحالة الاجتماعية لها دخل كبير في النضال الحربي والسياسي.

ولقد اقترنت حركتنا الوطنية في مختلف أدوارها بنهضة الأمة في الميادين الاقتصادية ذلك أن البعث الوطني يحفز الناس إلى تحرير البلاد من الاحتلال الأجنبي والاستعباد السياسي معًا، ويهيب بها في الوقت نفسه إلى التحرر من التبعية الاقتصادية الأجنبية، وتحقيق استقلالها الاقتصادي والمالي.

والنهضة الاقتصادية ركن هام وأساسي من أركان الحركات القومية، وهي من أسلحة الكفاح الوطني، فمن حقها علينا أن نؤرخ لها، ونسجل معالمها وتطوراتها، ثم إن تأريخها يبرز الفكرة التي يجب علينا أن نؤمن بها جميعًا، وهي أن أمام كل مواطن ميادين فسيحة يؤدي فيها واجبه نحو بلاده، وإني أوجه في هذا الصدد إلى مواطني جميعًا، رجالا ونساءً شيبًا وشبانًا، على اختلاف طبقاتهم وأقدارهم ومنازلهم، فليس الجهاد الوطني وقفًا على فئة دون أخرى، بل يجب أن

يساهم فيه الجميع، وليس هو مقصورًا على الميدان السياسي فحسب، بل يشمل أيضًا ميادين أخرى، اقتصادية واجتماعية، ومن الواجب أن يقوم المواطنون، بواجبهم في مختلف هذه النواحي، ولا أعذر لأيهم إذا هو قصر في أداء هذا الواجب، ومن لم تساعده الظروف والملابسات على أداء واجبه في الميدان السياسي، أو لم يشأ أن يساهم فيه، فأمامه الميادين الاقتصادية والاجتماعية تنتظر أن يؤدي واجبه فيها، والبلاد في حاجة إلى كفاحه في كل منها، أما أن ينصرف الإنسان عن الكفاح في هذه الميادين جميعها، ويقتصر على أن يعيش لنفسها ولذويه فحسب، فهذا لا يتفق مع ما ينبغي أن يكون عليه المواطن الصالح، هذا المواطن الذي هو أساس نهضة الشعوب وتقدمها، وعنوان رقيها وعظمتها، وعدتها الأولى في حياتها القومية.

إني أومن بأن العمل في الميدان السياسي يجب أن يتقدم العمل في الميادين الأخرى؛ لأن هدف الميدان السياسي في كل أمة هو تحقيق استقلال البلاد كاملا وكفالته، والذود عنه في حالة تحقيقية فهو الهدف الأساسي والأعم في حياة الأمم وما من أمة بلغت الذروة من الاستقلال إلا وهي أحوج ما تكون أولا إلى الدفاع عن هذا الاستقلال؛ لأنها إذا هي تهاونت في ذلك يومًا واحدًا لا يلبث بناء استقلالها أن يتصدع ثم ينهار، ولا ينفعها حينذاك اقتصاد ولا مال، فالميدان السياسي هو الأعظم أثرًا في حفظ كيان الوطن، والواجب فيه واجب عام، ألست ترى أن الجندية واجب مفروض على كل مواطن؟ وأن الانتخاب حق بل واجب لكل المواطنين فهذه الملابسات وأمثالها تجعل للنضال في الميدان السياسي الأولية على الميادين الأخرى.

إن حركة التحرير إذا رسخت في نفوس المواطنين يجب أن تشمل الناحية السياسية، والاقتصادية معًا، فلقد برهنت الحوادث على أن الاستقلال السياسي لا يكون استقلالا صحيحًا إلا إذا دعمه الاستقلال الاقتصادي، وأن الاحتلال الاقتصادي يحمل في طياته عناصر التبعية السياسية لا محالة.

عرفت مصر هذه الحقيقة، ولمست عواقبها الأليمة، منذ عهد الخديو إسماعيل، فإن القروض الباهظة التي عقدت في عهده وكبلت البلاد حكومة وشعبًا، وما اقترن من تغلغل الأجانب في مرافق البلاد عامة، كل أولئك قد أفقدها استقلالها الاقتصادي والمالي، وتصدع لها صرح استقلالها السياسي.

الحالة الاقتصادية في عهد الاحتلال

لما وقع الاحتلال البريطاني سنة ١٨٨٢ كانت نتائجه الوخيمة في حياة البلاد الاقتصادية والمالية، وقد ألمعت إلى هذه النتائج في كتاب "مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال"، مما أود أن أعيد نشره هنا، لأن المقام يقتضيه تمهيدًا للكلام عن البعث الاقتصادي الحديث، فقد

ألمعت تحت عنوان (أثر الاحتلال في الحالة الاقتصادية) إلى أن أساس سياسة الاحتلال الاقتصادية كان تخصيص مصر للزراعة وجعلها بلدًا زراعيًا فحسب، وتركيز ثروتها الزراعية في القطن وإهمال الزراعات الأخرى، ثم تشجيع الأجانب على استثمار رءوس أموالهم ونشاطهم في التسليف وفي المشروعات الزراعية والصناعية والتجارية.

وقد نجم عن هذه السياسة القضاء على الحياة الصناعية في البلاد وجعلها عالة على انجلترا وعلى الدول الأوروبية عامة في حياتها الاقتصادية، إذ أن القطن لا ينتج ثمرته إلا إذا استوردته البلاد الصناعية، ما دامت البلاد محرومة من المصانع لغزله ونسجه، فهذه السياسة جعلت مصر في حالة تبعية اقتصادية للدول الأجنبية، تجر في ذيولها تبعية سياسية للبلاد التي تستورد قطنها، وبخاصة انجلترا، التي كانت أكبر مستورد لهذا القطن، ولو أن الحكومة عنيت بتنويع الزراعات ودعمت حياة البلاد الزراعية بحياة صناعية، وقرنت زراعة القطن بإنشاء مصانع لغزله ونسجه، ولتوفر لها استقلالها الاقتصادي، وهناك تصبح بمنجاة من العبودية الاقتصادية التي تفرعت عن حاجتها الدائمة إلى بيع قطنها للخارج، وكان من نتائج سياسة الاحتلال الاقتصادية محاربته للصناعة؛ إذ نشر أعوانه وصنائعه دعاية كاذبة في البلاد وفي المدارس، أساسها أن مصر لا تصلح لأن تكون بلدًا صناعيًا، وأنها بلد زراعي فحسب، وقد اتضح بطلان هذه الدعاية وفسادها؛ لأن مصر تحوي كل المؤهلات التي تجعلها بلدًا صناعيًا وزراعيًا معًا، وقد أفضت هذه الدعاية وهاتين السياسة إلى كساد الصناعات الأهلية، وحلول المصنوعات الواردة من الخارج محلها، ومن ثم وقفت النهضة الصناعية سنين عديدة، وألغيت البعثات الصناعية إلى الخارج، وأقفلت المصانع التي كانت موجودة قبل الاحتلال، وبيعت الورش والمعامل والبواخر التي كانت ملكًا للحكومة، وأغلقت الترسانات التي أسسها محمد علي وإسماعيل لصب المدافع وصنع البنادق والسلاح والذخائر، وبيعت آلاتها ومهماتها، وصارت كل مهمات الجيش تشتري من انجلترا، وبارت الصناعات الحربية، وألغى مصنع الورق ببولاق سنة ١٨٨٥، وكان ما يخرج منه يكفي حاجة البلاد، وألغيت دار سك النقود، وبيعت آلاتها بأبخس الأثمان، وبيعت أيضًا مغازل القطن ومصانع النسيج التي كانت باقية من عهد محمد علي.

وقد اعترف اللورد كرومر في تقريره عن سنة ١٩٠٥ بتدهور الصناعة الوطنية، وفي عهد الاحتلال إذ قال: "إن المنسوجات الأوروبية حلت محل المنسوجات الوطنية، وبانقراض المنسوجات الوطنية أخذت الصناعة الأهلية تنقرض أيضًا، وقال في هذا التقرير: "من يقارن الحالة الحاضرة بالحالة التي كانت منذ عشر سنوات أو خمس عشرة سنة، يجد بونًا شاسعًا، وفرقًا مدهشًا فالشوارع التي كانت مكتظة بدكاكين أرباب الصناعات والحرف، من غزالين ونساجين، وحاكة، وعقادين، وصباغين، وخيامين، وصانعي أحذية، وصاغة ونحاسين،

وعطارين، وصانعي قرب وغرابيل وسروج وأقفال ومفاتيح ومن شاكلهم، كلها قلت عددًا أو درست وقام على أطلالها مقاهي ودكاكين مملوءة بالبضائع الأوروبية".

وغزت الصناعات الكبرى الأوروبية البلاد، فأنشأ الأجانب المصانع برءوس أموالهم، وكان في إنشائها القضاء على الصناعات الصغرى الأهلية.

وليس يخفى أن الاحتلال قد حارب الصناعات القطنية بالذات، فقد أسس معملان لغزل القطن ونسجه سنة ١٨٩٩، أحدهما بالقاهرة، والآخر بالإسكندرية ففرضت الحكومة بموجب الأمر العالي الصادر بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٠١ ضريبة على جميع المصنوعات القطنية، قدرها ثمانية في المائة، تعادل مبلغ الرسوم الجمركية التي تحصل عن الغزل والمنسوجات القطنية الواردة من الخارج، فبارت صناعة غزل القطن في مصر إلى وقت طويل، وصارت البلاد عميلا لمصانع القطن في لانكشير وغيرها، وزادت تبعيتها الاقتصادية لانجلترا والخارج، بينما كانت السياسة الحكيمة هي التي قال بها الخبير الاقتصادي الأستاذ ليوبولد جوليان أحد واضعي تقرير لجنة القطن سنة ١٩١٠، إذ قال: "إن كل أمة يكثر فيها وجود المواد الأولى الضرورية للحياة، يكثر فيها كذلك وجود المعامل لصنع تلك المواد، ومن أهمها القطن، فإن كل الأمم التي تزرعه تنشئ بجواره معامل لغزله ونسجه والانتفاع به، عدا مصر، فإنها لا تزال فقيرة في معاملها، خلوًا على الأخص من هذا الصنف.

"ونتج عن اضمحلال الصناعة في عهد الاحتلال حرمان البلاد موارد عظيمة للثروة، وحرمان المصريين مصدرًا سائغًا للرزق والرخاء، ولما كانت الموارد الزراعية لا تكفي لسد حاجات الشعب مع ازدياد عدد السكان، فقد ترتب على ذلك انتشار الفقر وكثرة عدد العاطلين، وانحطاط مستوى المعيشة في البلاد" (٧٩).

في الحالة المالية

يشيد كثير من الكتاب والمؤلفين، وفي مقدمتهم اللورد ملنر، في كتابه (انجلترا في مصر) بالإصلاح المالي الذي تم على يد الاحتلال ويلزمنا أن نقول إن الاحتلال قد نظم حقًا مالية الحكومة، من ناحية ضبطة الإيرادات والمصروفات، والاجتهاد في زيادة الدخل على الخرج، كما أنه عني بمنشآت الري، التي بدأت في الواقع في عهد محمد علي، واستمرت في عهد خلفائه واطردت في عهد الاحتلال، وكانت غايته أن يطمئن أصحاب القروض، وكلهم في ذلك الحين

---

(٧٩) مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال ص٢٠٦ وما بعدها من الطبعة الأولى (سنة ١٩٤٢) ص١٨٢ من الطبعة الثانية (وبالطبعات التالية).

من الأجانب، على أداء أقساط ديونهم السنوية، فالاحتلال كان يرمي إلى إرضاء حملة الأسهم من الرأسماليين الأجانب، لكي تسكت دولهم عن مناقشة انجلترا الحساب، أو مطالبتها بالجلاء عن مصر؛ لأنه لا يهم هذه الدول إلا أن تطمئن على مصالح رعاياها، فهي شبه مؤامرة استعمارية بين انجلترا وهذه الدول على استغلال مصر سياسيًا واقتصاديًا، من أجل ذلك عني الاحتلال بوضع نظام مالي للحكومة يكفل سداد أقساط الدين العام، وكانت هذه الأقساط تستنفذ نصف الميزانية، على حساب حاجات الشعب ومرافقه، ومصالحه الاقتصادية والاجتماعية، أما مالية الشعب، وحالته المالية، فقد ساءت في عهد الاحتلال؛ إذ انتهت إلى استعباد مالي، صار مع الزمن أشد وطأة من الاستعباد السياسي، واستمرت نتائج هذا الاستعباد حتى وقتنا الحاضر (٨٠).

لقد سيطر الإنجليز منذ الساعة الأولى على مالية الدولة بتعيين مستشار مالي بريطاني صار إليه الأمر والنهي في الشئون المالية للحكومة والبلاد.

واستفحل النفوذ الأجنبي عامة في حياة البلاد المالية والاقتصادية إذ صار هذا النفوذ موضع الرعاية والتأييد من الاحتلال، واجتمعت هذه الرعاية إلى رعاية الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة.

فنما هذا النفوذ وازدهر في كنف هاتين الرعايتين، وصارت البلاد مرتعًا خصبًا للاستغلال الأجنبي الذي كبلها بقيود وأعباء مالية شتى أفقدتها استقلالها المالي والاقتصادي، وتمتع الأجانب في عهد الاحتلال بنفوذ وسلطان لم يتمتعوا بمثلهما في مصر من قبل، ولا في غيرها من البلدان، ولا غرو فالاحتلال هو ضرب من الاستعمار الأجنبي، وقد اعتبر الأجانب مصر مستعمرة لهم منذ وقع الاحتلال فانهالت عليها رءوس أموالهم، تستثمر مواردها الطبيعية في الزراعة والصناعة والتجارة، أو في التسليف على اختلاف أنواعه فأسست البنوك الأجنبية وشركات الرهون العقارية، والشركات المالية، والشركات الزراعية وشركات البناء، وشركات النقل، والشركات الصناعية والتجارية، وشركات الفنادق وغيرها، وصارت الحياة المالية والاقتصادية في أيديهم، وهم بطبيعة كفايتهم وعصبيتهم القومية ونزعتهم الاستعمارية قد غلبوا المصريين في ميادين المال والاقتصاد ولم يستخدموا في أعمالهم سوى بني وطنهم، وضنوا بثمارها على سواهم، فحرم المصريون أرباح هذه الأعمال أو المران عليها، وانصحرت في أيدي الأجانب وأشباه الأجانب، ولا شك أن رؤوس أموال هذه الشركات والبيوت المالية تعد دينًا على مصر، وفي ذلك

---

(٨٠) سنة ١٩٤٨ تاريخ وضع هذا الكتاب (الطبعة الأولى).

يقول الكونت كريساتي سنة ١٩١٢ في كتابه (مصر اليوم): "تبلغ قيمة أسهم الشركات المساهمة المملوكة للأوروبيين ٢١٦٧٥٠٠٠ جنيه، وقيمة سنداتها ٤١٠٦٢٤٠٠ جنيه ومجموع ذلك ٦٢٧٣٢٤٠٠ تغل ريعًا سنويًا مقداره ٣٣٤٨٤٠٠ وبإضافة هذا المبلغ إلى دين الحكومة العام ومقداره ٩٥٢٤٠٧٤٠ جنيهًا يكون المجدموع ١٥٧٩٧٨١٤٠ جنيها وهو مجموع دين مصر ومعظمه للأوروبيين [٨١]" وقال في موضع آخر: "إن هذا الدين سيظل في ازدياد لاستثمار موارد البلاد؛ لأنه ليس لدى المصريين مال موفور يستخدمونه في شراء سندات الشركات، وهذا الدين سيزيد تبعية مصر للدول الأدنبية.

وزاد عدد هذه الشركات والبنوك زيادة مضطردة على مدى السنين وكان من أسباب زيادتها اعتقاد الملأ الأوروبي عزم انجلترا على البقاء في وادي النيل، فكانت هذه الزيادة تبدو وتبرز كلما ظهر على مسرح الحوادث السياسية تصرفات وأحداث تدل على رسوخ قدم الاحتلال فيمصر، كمشاركة انجلترا لمصر في استرجاع السودان سنة ١٩٩٦ – ١٨٩٩، وإبرام الاتفاق الودي بين انجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤، فإن الرأي العام الأوروبي اتخذ من هذين الحادثين دلائل على عزم انجلترا على تثبيت سلطانها في مصر، وتبدو هذه الحقيقة من إلقاء نظرة على تاريخ هذه الشركات وتطور عددها، فإنه يؤخذ من بيان لمصلحة الإحصاء المصرية نشرته سنة ١٩١٣ أن الشركات التي تأسست من سنة ١٨٨٣ إلى ما قبل الاتفاق الإنجليزي الفرنسي سنة ١٩٠٤ بلغت ستين شركة مساهمة وبلغ رأس مالها قبيل الاتفاق أربعين مليون جنيه، هذا عدد الشركات الأجنبية غير المساهمة التي لم يتناولها الإحصاء المذكور، والبيوت التجارية والمالية التي أنشأها الأفراد من الأجانب، ويؤخذ أيضًا من هذا الإحصاء أن اتفاق سنة ١٩٠٤ كان فاتحة عهد جديد، يختلف عن العهد الذي سبقه يتضاعف وورد الأموال الأوروبية إلى البلاد، وزيادة عدد الشركات الجديدة فيها، فقد بلغ عدد الشركات التي تأسست بعد سنة ١٩٠٤ مائة شركة هذا فضلا عن أن كثيرًا من الشركات القديمة زادت من رأس مالها، وبلغ مجموع رأس مال الشركات المساهمة القائمة بمصر سنة ١٩١٣ ١١١.٢٣٢.٢٥٧ جنيهًا كما قدرته إدارة الإحصاء في بيانها المذكور.

وغني عن البيان أن تلك الشركات إنما قامت برؤوس أموال أجنبية، ولو أحصيت رؤوس الموال للأجانب أفرادًا وآحاد أو للشركات الأجنبية غير المساهمة التي لم يتناولها ذلك الإحصاء، لما قلت (وقتئذ) عن الخمسين مليون جنيه فإذا أضفنا هذا المبلغ إلى مجموع رءوس أموال الشركات المساهمة، وأضفنا إليهما ديون الحكومة لزاد المجموع عن مائتين وخمسين مليون جنيه،

---

(٨١) مصر اليوم للكونت كريساني ص ١٥٢ طبع سنة ١٩١٢.

وقد قدر المسيو سانت كليردفيل سكرتير الغرفة التجارية الفرنسية بالقاهرة أموال أوربا في مصر بما يؤيد هذا الإحصاء، إذ ذكر في مقالة له سنة ١٩١٣ أن مصر مدينة لأوربا في ستة مليارات من الفرنكات أي بمائتين وأربعين مليون جنيه تقريبًا.

فهذه الملايين من الأموال الأجنبية فقد جعلت كيان مصر الاقتصادي أجنبيًا يستمد وجوده من الخارج، فأصبحت الأمة عالة على أمور أوربا، أسيرة لها في حياتها الاقتصادية، وصارت مثلها مثل الرجل ذي الأملاك الواسعة المثقلة بالديون، لا يتحرك حركة ولا يعمل عملا إلا بمساعدة دائنيه وأمرهم واستشارتهم ولعلك تذكر ما صارت إليه البلاد، عندما نكبت بأزمة سنة ١٩٠٧ المالية، وكيف لم تستطع أن تتحرك أو تقاوم تلك الأزمة بمالها أو مجهوداتها، ولو كانت البلاد غنية غنى قوميًا لاستعانت على مقاومة تلك الأزمة بما لديها من الأموال المدخرة، فإن الأمم الغنية في بنوكها وخزائنها عشرات الملايين من الجنيهات، تستثمرها من جهة وتلجأ من جهة أخرى عند الحاجة، ولكن مصر كانت ولا تزال محرومة من تلك الأموال، ولذلك لم تستطع مقاومة أزمة سنة ١٩٠٧ إلا بعد أن أمدتها أوروبا بعدة ملايين من الجنيهات عالجت بها ما أصابها من الضيق، ولعمري أن أوربا لم ترسل أموالها إلى وادي النيل عبثًا، أو لتزيد من ثروته، بل نالت في البلاد مقابل ذلك حقوقًا ومرافق تزداد كل سنة، فقد قدر الكونت كريساتي سنة ١٩١٢ في كتابه سالف الذكر (مصر اليوم) ثروة مصر العقارية كلها بمبلغ ٦٦٦.٤٦٤.٠٠٦ جنيهات، ومهما يكن هذا الإحصاء تقريبا أو محلا للمناقشة أو الزيادة والنقصان، ففيه بيان عام لقيمة تلك الثروة، فإذا كانت أموال الأجانب بمصر قد قدرت سنة ١٩١٢ بمائتين وخمسين مليونًا، وثروة أشباه الأجانب تزيد على الخمسين مليون جنيه، كما يقدرها بعضهم، فكأن البلاد صارت مثقلة بما يقرب من نصف قيمة ثروتها العقارية ديونًا أو حقوقًا أو حقوقًا أو أملاكًا لغير أهلها، والثروة العقارية في مصر هي الكل في الكل، لأن بلادنا بكل أسف، كانت إلى عهد غير بعيد محرومة من الثروة الصناعية والثروة النقدية، وقد قدر المسيو سانت كلير ديفيل في رسالته إلى المؤتمر الوطني المصري الذي انعقد ببروكسل سنة ١٩١٠ أن للأجانب ثلاثة أخماس أراضي مصر ملكًا أو رهنًا (إحصاء سنة ١٩١٠).

تغلغل الأجانب إذن على عهد الاحتلال في صميم الحياة المالية والاقتصادية للبلاد بحيث لم تنتج أرض من أعباء الرهون والديون الأجنبية، وصار الماليون الأجانب أفرادًا أو جماعات هم أصحاب السيطرة على حياة الأهلين الاقتصادية، وزادت ديون الأهلين وتضاعفت تقريبًا من سنة ١٨٨١ إلى سنة ١٨٩١، وفي ذلك تقول لجنة الميزانية في مجلس شورى القوانين عن ميزانية ١٨٩٤: "إن الأمة المصرية سائرة في طريق الفقر وعسر الحال، وهذا يزيد على توالي الأيام، وتداول الأعوام، وحسبنا في بيان ذلك أن الديون الخصوصية المسجلة في سجلات المحاكم

بلغت من سنة ١٨٧٦ إلى مارس سنة ١٨٨١ نحو الاثنى عشر مليون جنيه، ثم في أوائل سنة ١٨٩١ بلغت فوق العشرين مليون جنيه، وبلغ قدر الأطيان المرهونة نحو مليون وثلثمائة ألف فدان وكسور، والعقارات نحو التسعة آلاف ومائة، وهذا خلاف الديون غير المسجلة، أعني أنها تضاعفت تقريبًا في عشرة أعوام ولا شك أن هذه الحالة لو دامت لم يمض إلا سنوات قليلة حتى يتضاعف هذا الدين وتصبح الأراضي ومعظمها مرهون، ويصبح الأهالي أجراء يعملون لدائنيهم فيما كانوا يملكون".

وهكذا اجتمع إلى جانب الاستعباد السياسي الاستعباد الاقتصادي والمالي وهو أشد وطأة وأخطر آثارًا من الأول، وبينما كانت البلاد في حاجة إلى وقايتها من تغلغل النفوذ الاقتصادي الأجنبي لكي تحفظ مواردها المالية من الضياع، وجد هذا النفوذ على العكس كل مساعدة ورعاية بحيث لم توجد دولة في الشرق تغلغل النفوذ الأجنبي في حياتها المالية والاقتصادية، مثلما تغلغل في مصر، ويرجع السبب الأول في ذلك إلى الاحتلال وسياسته الاقتصادية [٨٢].

الجهاد الاقتصادي

ولما حدث البعث الوطني منذ عهد "مصطفى كامل" اقترن الجهاد السياسي بالجهاد الاقتصادي، رغم العقبات التي وضعها الاحتلال في سبيل كليهما، وبدا أثر النهضة الاقتصادية في الدعوة لإحياء الصناعة الوطنية، وفي تأسيس بنوك التعاون عامة والمؤسسات والنقابات العمالية، مما تراه مفصلا في موضعه من كتاب "مصطفى كامل"، ثم كتاب "محمد فريد".

مرحلة جديدة للنهضة الاقتصادية في الحرب العالمية الأولى

خطت البلاد خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨) خطوات جديدة في النهضة الاقتصادية، فقد أخذت الأمة تدرك بتأثير الحركة الوطنية وتقدم الوعي القومي أن تبعيتها الاقتصادية للأجانب تعطل استقلالها، وأن البلاد التي تعتمد في حياتها على الزراعة فحسب هي بلاد متأخرة وتدرج في عداد الأمم الفقيرة، إذ تعيش عالة على الدول الأجنبية في حاجاتها الصناعية والمالية، وبالتالي تقبل طوعًا أو كرهًا سيطرة هذه الدول السافرة أو المستترة عليها.

لم يكن في البلاد قبل نشوب تلك الحرب سوى صناعات معدودة تقوم في دائرة ضيقة، كصناعة السكر، والكحول، وحلج القطن، والغزل والنسيج على الأنوال الصغيرة، وضرب الأرز،

---

(٨٢) مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال –ص٢٠٦ وما بعدها من الطبيعة الأولى و١٨٢ من الطبعة الثانية (وبالطبعات التالية).

وطحن الدقيق، وصناعة السجاير، وصناعة الخزف، وعصر الزيت، والدباغة، والأسمنت، والملح والصودا، والصابون، عد الحرف الصناعية الصغيرة.

فلما قامت الحرب وقل الوارد من منتجات الصناعة الأجنبية لصعوبة المواصلات وانصراف الدول إلى الإنتاج الحربي، ظهرت حركة بعث صناعي في مصر لسد حاجة البلاد من هذه المصنوعات، فنشطت الصناعات التي كانت قائمة، ونشأت صناعات جديدة.

فمن الصناعات التي بدأت تزدهر من ذلك الحين صناعة الأثاث على اختلاف أنواعه والمصنوعات الخشبية على العموم، والمصنوعات الجلدية، وبخاصة الأحذية، وصناعة الأسمنت، والصابون، والزيوت والكحول، ومطاحن الغلال التي تدار بالآلات وصناعة السجاد والأكلمة، والمصنوعات الزجاجية والخزفية ومنسوجات التريكو والجوارب والمناديل والشيلان والملابس، ومنسوجات الحرير، والأسرة المعدنية، والأدوات المنزلية، وما إلى ذلك.

ثورة سنة ١٩١٩ وأثرها في البعث الاقتصادي

طاف طائف الثورة بالنفوس في سنة ١٩١٩، فبعث فيها روحًا جديدة من التطلع إلى الاستقلال الاقتصادي إلى جانب الجهاد في سبيل الاستقلال السياسي وكان من نتائج هذه الروح أن لقيت دعوة زعيم مصر الاقتصادي المرحوم محمد طلعت حرب إلى تأسيس بنك مصر في أغسطس ١٩١٩ تأييدًا وتعضيدًا من طبقات الشعب في العواصم والأقاليم، وكللت دعوته بالنجاح.

طلعت حرب وتأسيس بنك مصر سنة ١٩٢٠

تأسس هذا البنك العظيم في سنة ١٩٢٠، فهو الثمرة الاقتصادية للثورة [٨٣] وهو أول بنك وطني أسس في تاريخ مصر الحديث، وقد شاد طلعت حرب بنيانه على أساس قوي متين، إذ جعله بنكا وطنيًا بكل معاني الكلمة، واشترط في عقد تأسيسه أن يكون حملة أسهمه من المصريين، فكفل له الصبغة القومية.

اجتمعت الجمعية العمومية التأسيسية لبنك مصر يوم الجمعة ٧ مايو سنة ١٩٢٠، وهو اليوم الذي أنشئ فيه، وبدأ برأس مال متواضع قدره ٨٠٠٠٠ جنيه حين إنشائه.

---

(٨٣) كتابا ثورة سنة ١٩١٩ ج٢ ص١٩٤، (طبعة سابقة).

وافتتح معاملاته يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٠، ويعد هذا اليوم كما يعد يوم ٧ مايو ١٩٢٠، من الأيام المجيدة في تاريخ مصر القومي عامة، وفي نهضتها الاقتصادية خاصة، ويجب اعتبارهما من أعيادها القومية، ففيهما أنشئ أول بنك مصري بأموال مصرية، وإدارة مصرية، وأيد مصرية.

وفي سنة ١٩٢٧، انتقل البنك من مبناه القديم (بشارع أبو السباع) إلى مبناه الجديد الحالي بشارع عماد الدين (محمد بك فريد الآن)، فكان هذا اليوم يومًا مشهودًا في تاريخ بنك مصر.

وأخذ البنك يؤدي رسالته ويتدرج في سبيل التقدم والنمو، فأنشأ فروعًا له في معظم مدن القطر الهامة، وتضاعف رأس ماله، واتسعت معاملاته على مدى السنين، وبلغ رأس ماله واحتياطيه آخر سنة ١٩٤٤ مليونين، و١٤٨.٤١٠ من الجنيهات، بعد أن كان ١٧٥.١٠٨ جنيه في آخر سنة ١٩٢٠، وبلغت قيمة الودائع والحسابات الدائنة المختلفة فيه نيفًا و٣٣ مليون جنيه سنة ١٩٤٤، بعد أن كانت ٢٠٩.٩٤٠ جنيه في نهاية سنة ١٩٢٠.

فضل بنك مصر على النهضة الصناعية

صار بنك مصر إلى جانب أعماله المصرية، النواة الاقتصادية والمالية لنهضة الصناعات الوطنية فقد أنشأ عدة شركات مصرية، كان لها أداة تمويل وتوجيه وإرساخ قواعدها الأساسية في مختلف نواحي النشاط الصناعي والتجاري، نذكر منها: شركة مطبعة مصر وقد أنشئت سنة ١٩٣٢، وشركة مصر لحليج الأقطان سنة ١٩٢٤، وشركة مصر للنقل والملاحة النهرية سنة ١٩٢٥، وشركة مصر للتمثيل والسينما سنة ١٩٢٥، وشركة مصر لغزل القطن بالمحلة الكبرى سنة ١٩٢٧، وشركة مصر لمصايد الأسماك سنة ١٩٢٧، وشركة مصر للكتان سنة ١٩٢٧، وشركة بيع المصنوعات المصرية سنة ١٩٣٢، وشركة مصر لغزل ونسيج القطن الرفيع بكفر الدوار سنة ١٩٣٨، وشركة مصر لتصدير الأقطان سنة ١٩٣٠، وشركة مصر للتأمين سنة ١٩٣٤، وشركة مصر للطيران سنة ١٩٣٢، وشركة مصر للسياحة سنة ١٩٣٤، وشركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت سنة ١٩٣٧، وشركة مصر للمناجم والمحاجر سنة ١٩٣٧، وشركة مصر للمستحضرات الطبية سنة ١٩٣٩، والشركة المصرية لدباغة وصناعة الجلود سنة ١٩٣٤، وشركة مصر لصناعة الأسمنت سنة ١٩٣٨، وشركة مصر للملاحة البحرية سنة ١٩٣٤، والشركة المصرية العقارية، وقد تعهدها بنك مصر منذ سنة ١٩٢٦، وبنك مصر سوريا –لبنان، وبنك مصر– فرنسا، وأخيرًا سنة ١٩٤٧ شركة مصر للحرير الصناعي.

ولا شك أن أكبر عمل صناعي لبنك مصر هو إحياؤه صناعة الغزل والنسيج بإنشائه المصانع الكبرى لغزل القطن ونسجه في المحلة الكبرى ثم في كفر الدوار.

وفضلا عن أن هذه الشركات قد أحيت صناعات مصرية وحررت جانبا من الاقتصاد القومي نم التبعية الأجنبية، فإنها صارت إلى جانب بنك مصر وفروعه مدارس ومعاهد لتعليم المصريين ممارسة الشئون المالية والاقتصادية وإدارة المصانع، والتدريب الصناعي في مختلف نواحيه، وأفاد البنك الاقتصاد القومي من جهة أخرى بإيفاده البعثات الفنية إلى أوربا لتخصيص طائفة من الشبان الممتازين بلغوا عدة مئين في مختلف الشئون الفنية والمالية والصناعية، وتدريبهم على العمل في أكبر المصانع، وإعدادهم لتولي هذه الأعمال الفنية في مؤسساته.

هذا إلى أن نجاح تلك المنشآت قد شجع المصريين على استثمار أموالهم في الصناعة والتجارة، فأنشئوا شركات ومؤسسات صناعية وتجارية وملاحة نجح معظمها نجاحًا كبيرًا وزادت من ثروة البلاد الاقتصادية.

obeikandi.com

عوامل النهضة الاقتصادية

ذكرنا بنك مصر ومؤسساته كعامل هام من عوامل النهضة الاقتصادية، ومن الحق والإنصاف أن نذكر العوامل الأخرى التي ساهمت في بعثها.

التعليم الصناعي والتجاري والزراعي

كان للمدارس والبعثات الصناعية ولم يزل لها فضل كبير في إحياء الصناعات والنهضة الاقتصادية عامة، بما علمت الشباب من فنون الصناعة وحذقها، والتخصص لها وإتقانها، فتخرج منها أفواج من الأساتذة والأخصائيين والمهندسين ومديري المنشآت الصناعية والمدربين في هذه الفنون ومهرة الصناع ورؤساء العمل والفنيين في المصانع.

وللمدارس والمعاهد التجارية أيضًا فضل كبير في تثقيف الشباب تثقيفًا ماليًا وتجاريًا وإعدادهم لممارسة العمل في البنوك والشركات، والاضطلاع بالأعمال الحرة.

وللمعاهد والمدارس الزراعية الأثر المشكور في إحياء الصناعات الزراعية وتدريب الشباب على ممارستها بالأساليب العلمية الحديثة.

مصلحة ثم وزارة التجارة والصناعة

أنشئت مصلحة التجارة والصناعة سنة ١٩٢٠، فكان لها الأثر الطيب في استحداث الصناعات الجديدة، وتوجيه القائمين بها، وتشجيع منتجاتها، وتحولت هذه المصلحة إلى وزارة في ديسمبر سنة ١٩٣٤ كما تقدم بيانه، فتابعت عملها في هذا المجال، ولها فضل مشكور في التوجيه والإرشاد ورعاية النهضة الصناعية.

وزارة الزراعة

ولوزارة الزراعة أيضًا عمل محمود منذ سنة ١٩٢٤ في إدخال بعض الصناعات الزراعية في البلاد وإيفاد البعثات إلى الخارج للتخصص في هذا المضمار، وإنشاء معاملها النموذجية لصناعة منتجات الفواكه والخضروات وما إلى ذلك بالوسائل والأساليب العلمية والفنية بحيث صارت نموذجًا للأفراد في استخراج هذه المنتجات.

المعارض العامة

وللمعارض العامة التي أقامتها الجمعية الزراعية كل خمس سنوات فضل مشكور في البعث الصناعي والزراعي، فإنها كانت ولا تزال ميدانًا لمشاهدة منتجات الصناعة المصرية، وخير إعلان ودعاية لمدى تقدمها، ووسيلة فعالة لتشجيعها والإقبال عليها، وقد تجلى تقدم مصر الصناعي على الأخص في المعرض الزراعي الصناعي العام الذي أقامته الجمعية سنة ١٩٢٦، وفي معرض سنة ١٩٣١، فمعرض سنة ١٩٣٦، ثم في المعرض الفخم الحديث الذي أقامته سنة ١٩٤٩ وكان عنوانًا حيًا لنهضة البلاد الصناعية وما ينتظر لها من مستقبل عظيم.

وللمعارض النموذجية والنوعية التي نظمتها وزارة التجارة والصناعة ووزارة المعارف والغرف التجارية فضل يذكر في هذه الناحية.

تعديل النظام الجمركي سنة ١٩٣٠.

إن لتعديل التعريفة الجمركية سنة ١٩٣٠ الأثر الكبير في تقدم الصناعة المصرية وحمايتها من غزو الصناعات الأجنبية.

كانت التعريفة الجمركية القديمة تفرض رسومًا واحدة قدرها ٨ في المائة من قيمة الواردات جميعها، لا فرق بين المواد الأولية اللازمة للصناعات المصرية وبين المصنوعات الأجنبية التي تنافس المصنوعات الوطنية، ولا فرق بين الضروريات والكماليات، وقد فرضت هذه القيود على مصر في اتفاقات مع الدول الأجنبية فلما انتهت آجال العمل بهذه الاتفاقات سنة ١٩٣٠ استردت مصر حريتها في وضع النظام الجمركي الذي يكفل حماية صناعاتها ويجنبها المنافسة الخارجية الجارفة.

شجع هذا النظام ظهور الصناعات المصرية وبالتالي ازدياد ثروة مصر الصناعية، وارتفاع مستوى المعيشة في مئات الآلاف من الصناع ومثلهم من الزراع الذين أخذوا يمارسون الصناعات الزراعية.

ويعد هذا التعديل حادثًا هامًا في تطور الحياة الصناعية، يعدل في حسن أثره تأسيس بنك مصر.

معاهدة مونترو سنة ١٩٣٧

هي المعاهدة التي ألغيت بمقتضاها الامتيازات الأجنبية في مصر، فكان لها فضل كبير في نهضتها الاقتصادية، إذ تحررت الحكومة من قيود الامتيازات، وصارت لها الحق في تطبيق التشريعات الصناعية والمالية على الأجانب وبخاصة في فرض الضرائب على رؤوس الأموال الأجنبية دون حاجة إلى موافقة الدول الأجنبية.

بنكان وطنيان آخران

شهدت مصر في أعقاب الثورة إنشاء بنكين وطنيين آخرين، إلى جانب بنك مصر، صار لهما فضل كبير في البعث الاقتصادي، أولهما بنك التسليف الزراعي الذي أسس سنة ١٩٣١، ومهمته إقراض المزارعين قروضًا قصيرة الأجل لنفقات الزراعة والحصاد وإقراضهم سلفيات برهن الحاصلات الزراعية، وبيع الأسمدة والتقاوي لهم نقدًا أو لأجل، وكذلك إقراضهم سلفيات متوسطة الأجل لشراء الآلات الزراعية والماشية وإصلاح الأراضي.

وقد أنفذت هذه المؤسسة المزارعين من المرابين بنوكًا وأفرادًا ممن كانوا يقرضونهم بفاحش الربا وفادح الشروط، وصارت مع الزمن ركنًا من أركان الحركة التعاونية وخاصة بعد تحويل البنك إلى بنك للتسليف الزراعي والتعاوني سنة ١٩٤٨.

وتفرع عن بنك التلسيف الزراعي بنك التسليف العقاري الذي أنشئ كقسم فيه سنة ١٩٣٢، ومنع الشخصية المعنوية سنة ١٩٣٥، واستقل عنه سنة ١٩٤١، ومهمته إقراض الملاك الزراعيين سلفًا عقارية أغنتهم عن اقتراض هذه السلف من البنوك الأجنبية.

منشآت مصرية أخرى

وإلى جانب المنشآت سالفة الذكر تأسست منشآت مصرية أخرى نهضت بالاقتصاد القومي في التجارة والصناعة والملاحة، نذكر منها على سبيل المثال مصانع الزجاج بشبرا، والورق بالإسكندرية، والمنشآت المصرية للملاحة البحرية في الإسكندرية والسويس، والبيوت المصرية التي أنشئت بالإسكندرية لتصدير القطن بعد أن كان التصدير وقفًا على البيوت الأجنبية، ومصانع كثيرة في نواح عدة من النشاط الصناعي.

الحرب العالمية الثانية

كان لهذه الحرب الأثر العظيم في التقدم الصناعي، مثلما كان للحرب العالمية الأولى بل تزيد، فقد نشطت الصناعات المصرية نشاطًا عظيمًا في خلالها وبعد انتهائها، فاتسعت المصانع التي كانت قائمة، وأنشئت مصانع وصناعات جديدة، وقارب إنتاج الغزل والنسيج والصناعات الغذائية ومنتجات الألبان والحلوى والشكولاته، والأشربة السكرية، والمياه الغازية، والسماد، والصناعات الكيمائية والبترولية والصابون، والمستحضرات الطبية، والكحول، والروائح العطرية وأدوات الزينة، والصناعات الميكانيكية والكهربائية والمعدنية، وصناعة الصوف والطرابيش والتريكو، وصناعة الجلود ومشتقاتها، وصناعة السينما، وصناعة الورق والزجاج والمدد والبويات والورنيش والكبريت، ومواقد الغاز والولاعات والجلسرين والنشا والجلوكوز والأكياس وما إلى ذلك، وبعض هذه الصناعات الأخيرة استحدثت خلال الحرب أو في أعقابها.

مدى التقدم الصناعي

لقد خطت مصر منذ الحرب العالمية الأولى خطوات موفقة في النهضة الصناعية، وظهر هذا التقدم أكثر ما ظهر في صناعة الغزل والنسيج، إذا أنتجت وتنتج مصانع الغزل والنسيج من الأقمشة الشعبية والرفيعة ما يكفي الجانب الأكبر من حاجات البلاد.

وبلغت كمية ما تستهلكه مصانع الغزل والنسيج من القطن المصري في العام قرابة مليون ونصف مليون قنطارًا (إحصاء سنة ١٩٤٨)، وهذا يدلك على ضخامة إنتاجها السنوي، فإذا اطردت هذه النهضة وزاد عدد هذه المصانع فإنها ولا ريب تستطيع استهلاك معظم إنتاج القطن المصري، وتصبح مصر من البلاد الصناعية المصدرة للغزل والمنسوجات إلى الخارج، وهذا هو الهدف الذي يجب أن تتجه إليه الهمم والعزائم.

لقد أحصى إنتاج ثلاث من شركات بنك مصر للغزل والنسيج، وهي شركة المحلة الكبرى وشركة كفر الدوار، وشركة الحرير، فبلغت قيمة إنتاجها نحو ثلاثين مليون جنيه، وهذا دليل حي على مبلغ ما زادت من ثروة البلاد؛ لأن المنتجات التي بلغت هذه القيمة كانت ترد من الخارج قبل تأسيس هذه الشركات، كان ثمنها يتسرب إلى الخارج فهذه المؤسسات قد زادت من ثروة البلاد القومية وزادت من دخلها، وساعدت على تحسين الميزان التجاري لمصر، هذا إلى أنها وسعت آفاق العمل لمئات من الشباب المثقفين الموظفين فيها من فنيين وحسابيين، وعشرات الآلاف من العمال الذين يعملون في مصانعها، ورفعت من مستوى المعيشة لهؤلاء العمال، فقد

بلغت الأجور السنوية التي تدفعها لهم هذه الشركات الثلاث سنويًا ١٢٧٠٠٠٠ جنيه، ومرتبات موظفيها ٢٧٢٠٠٠ جنيه.

مصانع المحلة الكبرى

إن نظرة واحدة إلى تطور مصانع الغزل والنسيج في المحلة الكبرى تدل على الاستعداد الكامن في مصر لكي تكون دولة صناعية، ولا ينقصها لتحقيق هذا الهدف إلا الإرادة والعزيمة لقد تجلى فضل بنك مصر وشركة الغزل والنسيج خلال الحرب العالمية الأخيرة وبعد انتهائها، إذ سدت هذه المصانع معظم حاجة البلاد من الأقمشة والكساء، ولولاها لما وجد الشعب ما يسد حاجته من الناحية خلال الحرب وبعد انتهائها.

أسست شركة مصر لغزل القطن ونسجه سنة ١٩٢٧، وبدأت مشروعها العظيم بشراء ٣٢ فدانًا بالمحلة الكبرى لبناء مصانعها في أكتوبر سنة ١٩٢٨، وأوفدت بعض الفنيين والطلبة في بعثة إلى الخارج للتمرين على صناعة الغزل والنسيج، وعادوا في العام التالي وعملوا على تركيب الآلات الأولى، وكانت تبلغ ١٢٢٠٠ مغزل و ٤٨٤ نولا، وبدأت إنتاجها في نهاية سنة ١٩٣٠ وافتتحها الملك فؤاد رسميًا في أبريل سنة ١٩٣١، وتم لها لغاية سنة ١٩٣٣ إنشاء مصنع لغزل القطن، وآخر لنسجه، وثالث لنسج الكتان ورابع لتبيض الأقمشة القطنية، وخامس لصباغة هذه الأقمشة، وسادس للقطن الطبي وقد بدأت الشركة برأس مال قدره ٣٠٠٠٠٠ جنيه وبلغ في سنة ١٩٣٦ مليون جنيه.

وبلغ عدد مغازل القطن بها سنة ١٩٤٨ – ١٤٠ ألف مغزل، وعدد أنوال نسيج القطن أربعة آلاف نول، وأنشأت مصنعًا لغزل ونسيج الصوف يحتوي على ٨٧٠٠ مغزل و ١٤٠ نولا، ومصنعًا آخر للجواب والفانلات.

ويتبع هذه المصانع مجموعة مصانع أخرى تمدها بالقوة المحركة والخدمات، منها محطة كبرى لتوليد القوة الكهربائية، ومحطة لترشيح المياه، وأخرى للمياه الارتوائية، وأخرى للمجاري، ومعامل للتصليحات الميكانيكية، ومصنع للثلج.

وقد أصبحت هذه المجموعة الضخمة من المصانع والمعامل من أكبر الوحدات الصناعية لغزل ونسج القطن والصوف، لا في مصر فحسب، بل في معظم بلاد العالم، وهي تقوم بعملية تحويل القطن والصوف الخام إلى أقمشة قطنية وصوفية من مختلف الأصناف.

وتبلغ مساحة الأراضي التي تشغلها الشكرة الآن (١٩٤٨) ٤٣٠ فدانًا، أقيمت المصانع على ١٣٠ فدانًا منها، والباقي قدره ٣٠٠ فدان خصصت للمرافق العامة ومساكن الموظفين والعمال، ويبلغ عدد عمالها ٢٥ ألف عامل، وكان عددهم حين افتتاح المصانع ٦٥٠٠.

ويقدر ما تستهلكه هذه المصانع ن القطن نحو نصف مليون قنطار سنويًا،، بعد أن كان ٢٢ ألف قنطار سنة ١٩٣١، وتستهلك من الصوف الخام نحو ٢٠ ألف قنطار سنويًا.

وبلغ إنتاجها في سنة ١٩٤٨ من غزل القطن نحو عشرين مليون كيلو جرام، ومن المنسوجات القطنية نحو مائة مليون ياردة، ومن غزل الصوف مليون و ١٣٠ ألف رطل، ومن المنسوجات الصوفية مليون ونصف مليون متر.

وعنيت الشركة بشون موظفيها وعمالها، فبنت المساكن الصحية للموظفين وأنشأت مدينة كاملة للعمال تتسع لسكنى أكثر من أربعة آلاف شخص وعائلاتهم مزودة بجميع المرافق اللازمة لصحتهم وراحتهم وتقدمهم الاجتماعي، وبلغت تكاليف إنشاء هذه المدينة نحو مليون و ٢٠٠ ألف جنيه، وأخذت في توسيع هذه المدينة وزيادة منشآتها بما يتكلف أكثر من مليون جنيه آخر.

مصانع كفر الدوار

وخطا بنك مصر خطواته الثانية في إحياء صناعة الغزل والنسج، فأسس في سنة ١٩٣٨ شركة مصر للغزل والنسج الرفيع من القطن المصري.

أنشأت هذه الشركة بكفر الدوار مصانع جديدة للغزل ونسج الأقمشة الرفيعة الممتازة واستحضرت لها أحداث الأجهزة والآلات من أوربا وأمريكا وأوفدت إلى المصانع الأوروبية المختصة نيفًا وسبعين شابًا من نوابغ خريجي المدارس الهندسية والصناعية وسبق لمعظمهم العمل في مصانع المحلة الكبرى، فأتموا مرانهم وتدريبهم في مصانع أوربا وتخصصوا لعمليات هذه الصناعة وعادوا إلى مصر، واشتركوا في تركيب ما وصل من الآلات والماكينات وتم تركيب معداتها في سنة ١٩٤٠، ونجحت هذه المصانع نجاحًا عظيمًا، فبلغ إنتاجها منذ إنشائها حتى آخر عام ١٩٤٨ نحو ٣٠٠ مليون ياردة من الأقمشة، ويبلغ إنتاجها السنوي خمسين مليون ياردة، وتستهلك من القطن نحو ١٦٠ ألف قنطار سنويًا، وأنشأت مدينة لعمالها تضم حوالي ١٢ ألف نسمة، هم عمالها وعائلاتهم.

وقد اختصت هذه المصانع بإنتاج خيوط الغزل الرفيع والمنسوجات الرفيعة، وبذلك سدت بعض النقص في نواحي الصناعات القطنية.

المصانع الأخرى

وقد شجع نجاح مصانع المحلة وكفر الدوار على إنشاء مصانع أخرى تدار بالآلات للغزل والنسيج حتى بلغ عدد مصانع الغزل سنة ١٩٤٨ تسعة عشر مصنعًا، ومصانع النسيج نحو مائة مصنع.

وبلغ إنتاج مصر غزل القطن في مصر سنة ١٩٤٦ نحو ٤٠٤٣٢ طنًا من الخيوط القطنية بعد أن كان سنة ١٩٣٨ نحو ٣٠٠٠٠ طن.

وبلغ إنتاج مصانع نسج القطن سنة ١٩٤٦ نحو ٢٠٣.٦٧٣.٦٥٦ مترًا من الأقمشة بعد أن كان سنة ١٩٣٨ نحو ١٣٠.٠٠٠.٠٠٠ متر.

وتقوم هذه الصناعة الآن بسد ٨٠% من حاجة الاستهلاك المحلي، وإذا زيد نشاطها وإنتاجها كفت حاجة البلاد وفاض منه ما يكفي للتصدير للخارج وبخاصة في الأقطار العربية.

وتعددت مصانع غزل الصوف ونسجه ويكفي إنتاج هذه المصانع الآن لسد نحو ٢٠% من حاجة الاستهلاك المحلي.

وبلغ إنتاج مصانع غزل الصوف سنة ١٩٤٦ ٢٤٠٠٠ طن بعد أن كان ١٠٠٠ طن سنة ١٩٣٨، وإنتاج مصانع نسج الصوف ٢.٠٠٠.٠٠٠ متر من أقمشة الملابس بعد أن كان مليون متر سنة ١٩٣٨.

وتمت صناعة غزل الحرير ونسجه وصناعة التريكو والكتان والجوت والسزال والصناعات الكيماوية والأسمنت والملح والصودا والخزف والكبريت والخشب المضغوط وأدوات اللعب والأدوات المدرسية وما إلى ذلك.

وتنتج مصانع الجلود الآن ما يلزم البلاد من الأحذية والحقائب والمصنوعات الجلدية.

وارتقت صناعة الزيوت والصابون والزجاج والأسمنت وأدوزات البناء وتقدمت صناعة الأثاث تقدمًا عظيمًا.

ونشأت صناعة الورق والأواني، والأدوات المنزلية، وأدوات النور، والكهرباء، والأدوية، والأجهزة الطبية، والبلاستيك، والألومنيوم، والمعادن الثمينة، والحديد، والنحاس.

وتقدمت صناعة المواد الغذائية من أنواع الجبن ومنتجات الألبان عامة، والمربات، والشوكولاتة، ومحفوظات الخضر والفاكهة، والطعام والشراب وما إلى ذلك.

ويبدو أن المجال فسيح لنمو هذه الصناعات واستحداث صناعات أخرى، وبخاصة كلما ازداد تقدم التعليم الصناعي والفني، واتجهت عزائم الأثرياء والفنيين والشباب إلى استثمار أموالهم ومواهبهم في الصناعات والأعمال الحرة.

ويدل الإحصاء الآتي على مدى التقدم الصناعي والزيادة المطردة في عدد المصانع بالمملكة المصرية من سنة ١٩٢٧ إلى سنة ١٩٤٨.

السنة	عدد المصانع	عدد العمال
١٩٢٧	٧٠.٠٠٠	٢١٥.٠٠٠
١٩٣٧	٩٢.٠٠٠	٢٧٣.٠٠٠
١٩٤٥	١٢٩.٠٠٠	٣٦٥.٦٨٢
١٩٤٨	١٢٩.٤٢١	٤٥٨.٠٠٠

ويبلغ عدد المشتغلين بالصناعة سواء في المصانع أو في غيرها ٦٣٠.٠٠٠ (إحصاء سنة ١٩٤٥) وهم وأفراد عائلاتهم يمثلون ١٠ في المائة من عدد السكان.

ويدل الجدول الآتي على مدى تقدم الإنتاج في أهم المصانع من سنة ١٩٣٨ إلى سنة ١٩٤٨.

المنتجات	سنة ١٩٣٨		سنة ١٩٤٨	
	الكمية بالطن	القيمة بالجنيه	الكمية بالطن	القيمة بالجنيه
منسوجات قطنية	٢١.٧٠٠	٣.٩٦٤.٠٠٠	٥٢.٠٠٠	٤٨.٥٠٠.٠٠٠
مستخرجات بترولية				
بنزين.....	٩٥.٠٠٠	٤٦٦.٠٠٠	١٩٤.٢٣٤	١.٧٠٩.٠٠٠
كيروسين.....	١٨.٠٠٠	٦٥.٠٠٠	٩٣.٨١٤	٥٩٧.٠٠٠
زيوت ثقيلة.....	١٦٨.٠٠٠	٤٧٠.٠٠٠	١.٣٢٢.٨٣٨	٣.٨٢٥.٠٠٠
أسمنت.....	٣٧٥.٠٠٠	١.٠٣٦.٠٠٠	٧٨٠.٠٠٠	٣.٣٣٨.٤٠٠
سكر مكرر.....	٢٠٩.٠٠٠	٥.٦٤١.٠٠٠	٢١٠.٠٠٠	١١.٧٦٠.٠٠٠
زيت بذرة القطن	٦٥.٠٠٠	١.٥٦٥.٠٠٠	٨٤.٨٠٠	٤.٦٦١.٥٠٦
كسب.....	٢٦١.٠٠٠	٨٩٥.٠٠٠	٣٦٦.٩٥٥	٢.٢٠١.٧٣٠
بيرة.....	٦.٠٠٠	١٨٢.٠٠٠	١٦.١١٧	١.١٠٤.٩٢٤
كحول.....	٤.٩٠٠	٩٠.٠٠٠	٩.٣٥١	١.٢٠٥.٩٦٦
المجموع.....	١.٢٢٣.٦٠٠	١٤.٣٧٤.٠٠٠	٣.١٣٩.١٠٩	٧٨.٨٢٣.٥٢٦

الحاضر والمستقبل

تلك نظرة إجمالية في خطوات البعث الاقتصادي، وهي خطوات تدل على تقدم في الحياة القومية، ولكن يلزمنا أن نعترف بأن هذه خطوات بدائية، وأن هذا البعث في حاجة إلى جهود جبارة متواصلة، تشترك فيها الأمة بمختلف طبقاتها، والحكومة بعدد فروعها ومصالحها، للنهوض بالبلاد وتحريرها من عوامل النقص والضعف الاقتصادي التي أصابتها على مدى السنين.

وجوب زيادة الثروة القومية

جملة القول عن الضعف والنقص في حياتنا الاقتصادية أن ثروة البلاد تقصر عن حاجات سكانها، وأنها برغم ما عرف عن رخائها تعد حتى اليوم (١٩٤٨) من البلاد الفقيرة، هذا إلى أن اقتصادياتها تخضع في كثير من مقوماتها للتبعية الأجنبية مما له دخل كبير في فقر الأهلين.

وأبرز مظهر لهذا الفقر انخفاض مستوى المعيشة بين أهلها إذا قيس هذا المستوى بالبلاد الأخرى.

فالزراعة وحدها لم تعد غلتها تكفي حاجات السكان؛ وذلك لزيادة عددهم زيادة تفوق نسبة الأراضي المزروعة والقابلة للزراعة، ومع استصلاح الأراضي البور تبقى موارد الثروة غير كافية لمطالب السكان.

وعلاج هذا النقص هو في زيادة الثروة الزراعية، ثم إيجاد موارد أخرى غير الزراعة، وهي الصناعة والتجارة والملاحة، واستثمار موارد الثروة المعدنية في البلاد.

البرامج العملية والبرامج الهدامة

يجب إذن أن تتضافر الجهود لوضع وتنفيذ برامج إنشائية عملية لزيادة ثروة البلاد وتنمية موارد الدخل فيها.

وهنا أرى واجبًا علي أن أوجه النصح إلى الشباب المثقف أن لا يتورطوا في اعتناق الأفكار والنظريات الشيوعية الهدامة تحت تأثير الوهم بأنها السبيل إلى النهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيًا، فإن هذه النظريات إنما ينشرها دعاة مغرضون يرمون إلى هدم النظم الاقتصادية والاجتماعية كافة، وإثارة الحرب بين طبقات المجتمع، وليس هذا الهدم هو السبيل إلى زيادة ثروة البلاد الاقتصادية، ولا إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، فإن ثروة البلاد الحالية إذا هي وزعت

بالتساوي على جميع السكان، كما ترمي إلى ذلك النظريات الهدامة، لما خص كل مواطن شيء يذكر، ولبقيت مشكلة الفقر مضروبة على البلاد.

والعلاج الناجع لهذه المشكلة هو أولا في زيادة موارد الثروة العاملة للبلاد، لأن هذه الزيادة تعود حتمًا على جميع المواطنين مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، ويجب إلى جانب ذلك تنظيم هذه الموارد وتطبيق النظم التي تقلل الفوارق بقدر المستطاع بين الطبقات وتفرض على الأغنياء الالتزامات التي تقتضيها العدالة الاجتماعية مما سنتكلم عنه في الفصل الآتي:

فزيادة موارد الثروة القومية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ذلك هو أساس العمل للنهوض بالبلاد اقتصاديًا واجتماعيًا، أما النظريات الهدامة فهي تضر البلاد في تقدمها الاقتصادي والاجتماعي؛ لأنها تشيع فيها الانقسام والقلق والاضطرابات، مما يؤدي بداهة إلى نقص إنتاجها القومي، ثم إنها تحرمها تأثير الحافز الفردي في العمل والاستثمار، وهذا العامل له الأثر الذي لا ينكر في ابتكار المشروعات وزيادة الإنتاج.

فالنظريات الشيوعية تسيء إلى حياة البلاد القومية، وخاصة لأن لها طابعًا خطرًا؛ إذ تقوم عليها هيئات تتسم بالدولية، وتعمل على إضعاف روح الوطنية في نفوس الشعوب، وإحلال النزعات الدولية محلها، بحجة أن التعصب للوطنية Chavinsime هو من أسباب انتشار الحروب، وبالتالي من عوائق استتباب السلام في العالم، وهي دعوى باطلة يدخهال الشيء الكثير من التضليل والمغالطة، ويراد منها تفكيك الروابط الوطنية بين أبناء الأمة الواحدة، وبالتالي إضعاف روح المناعة فيها تمهيدًا للسيطرة الأجنبية عليها.

إن التعصب للوطنية الذي كان في بعض المواطن من أسباب الحروب، هو المرادف لسياسة الطغيان والفتح والتوسع، تلك السياسة التي انفردت بها الدول الاستعمارية، أما نحن الضعفاء الفقراء في الوطنية –لأننا لا نزال مع الأسف نشكو وانخفاض مستوى الوطنية في نفوسنا– فمن الخطر على كياننا وعلى نهضتنا أن نغلب عليها النزعات الدولية، وإذا نحن قوصنا عوامل الوطنية في نفوسنا، فماذا يبقى لنا من عدة نناضل بها عن كياننا في هذا الخضم من المعترك العالمي الذي لا تسود فيه إلا القوة، ولا يحترم فيه للضعيف حق ولا كيان.

ومن عجيب أن تصدر الدعوة إلى طرح العقائد الوطنية عن بلاد (روسيا) عرفت في تاريخها القديم والحديث بنزعة التوسع في الفتح والسلطان، والدأب على السيطرة على الدول المجاورة وغير المجاورة، وهي لا تقل في الطغيان والعدوان عن أعرق الدول في التوسع والاستعمار، ولا تختلف روسيا الشيوعية عن روسيا القيصرية في هذه الناحية، ولكن دعاتها

يروجون مبادئهم الهدامة تحت ستار براق، ويستهوون به البسطاء، لكي تتحلل عقائدهم الوطنية، فيجد أولئك الدعاة منفذًا إلى التسلط على بلادهم.

فهذه الدعاية إذا تسربت إلى صفوفنا، كان فيها القضاء على الروح الوطنية التي نحن أحوج ما نكون إليها، هذا إلى أنها ترمي إلى القضاء على الملكيات الزراعية المتوسطة والصغيرة، فضلا عن الكبيرة؛ لأن الشيوعية ترى في صغار الملاك الزراعيين طبقة من الرأسماليين يجب محاربتهم وتجريدهم من أملاكهم وهو أساس يناقض على خط مستقيم الأساس السليم الذي يجب أن نسعى إليه وهو الإكثار من الملكيات الصغيرة والمتوسطة لكي يرتفع المستوى الاجتماعي في بلادنا.

فليحذر الشباب المثقف هذه الدعايات الضارة بنا وطنيًا واجتماعيًا، الهادمة لأقدس شعور في الإنسان، وليحرصوا على روح الوطنية، وليعملوا على إذكائها وإرساخها في نفوسهم ونفوس مواطنيهم، ولا يكونوا عمال هدم لهذه الروح العظيمة التي هي الأساس الوطيد لنهضة البلاد، وهي الحصن الأول والأخير لكيانها وحياتها ولا يعملوا بقصد أو بغير قصد على تحويل الجهاد القومي، من جهاد في سبيل الوطن والمجموع، إلى نضال بين الطبقات، فإن هذا النضال يضعف ولا ريب جهة مصر في جهادها القومي العام.

فلنتحدث الآن عن البرامج العملية التي تكفل زيادة ثروة البلاد القومية وفيها العلاج لم انشكو منه من ضعف في كياننا الاقتصادي.

واجبات الحكومة وواجبات المواطنين.

لا أريد أن أطيل الكلام عن نواحي الضعف والنقص في كياننا الاقتصادي، وأوثر أن يكون الحديث منصرفًا إلى علاج هذه الحالة، فالبحث في العلاج هو في ذاته تصوير لمواضع الداء، وهذا أجدى علينا من أن نحصر أفكارنا في اليوم والتململ، والأسف والتذمر، مما لا ينتج سوى إشاعة اليأس في النفوس، ويستتبع الجمود والركود، واليأس والجمود آفة الأمم، وسبيلها إلى التراجع والنكسة.

وأود أن أجعل الحديث عن العلاج تحت عنوان (واجبات الحكومة وواجبات المواطنين)؛ لأن العلاج لا يصلح ولا يؤتي ثمرة إلا إذا أدت الحكومة وأدى المواطنون واجباتهم، فإن نقصًا كبيرًا بل تقصيرًا جسيمًا قد وقع ولا يزال يقع من كلا الجانبين، وهذا القعود عن الواجب في مقدمة الأسباب التي أفضت بنا إلى ما نحن فيه من نقص وضعف، وتراجع وتأخر.

واجبات الحكومة

إن الحكومة هي الأداة الفعالة الأولى والرئيسية في تنمية ثروة البلاد واستثمار الموارد التي لم تستغل بعد.

ومن الحق أن نعترف بأن الحكومة مقصرة في هذا الصدد وهذا التقصير يرجع إلى سنين عديدة، ولو أنها أدت واجبها لزادت ثروة البلاد في النواحي الزراعية والصناعية والتجارية والعمرانية عامة، ولزاد بالتالي دخل الأهلين وارتقى مستوى معيشتهم.

وإذا قلنا بأن الاحتلال مسئول عن هذا القصور فيما مضى لأنه كان هو الملهم لسياسة الحكومة والواضح والمنفذ لخططها وبرامجها كما تقدم بيانه، فيلزمنا أن نعترف بأن قبضته في شئون البلاد الداخلية قد تراخت في أعقاب الثورة المصرية وأن القسط الأكبر من السلطة قد آل إلى الحكومة الأهلية، ومع ذلك استمر القصور واستمر الإهمال في أداء واجباتها، فعليها تقع تبعته، ومن الحق أن لانتصل من التبعات والمسئوليات التي تقع على عاتقنا ولا نتمحل الأعذار في تقصيرنا في أداء واجباتنا، بل علينا أن نعترف بما قصرنا فيه، فلعلنا بهذا الشعور نواجه الحقائق ونعالج ما نحن فيه من علل وأدواء.

قد يكون عدم استقرار الحكم الدستوري في البلاد سببًا من أسباب قصور الحكومة عن أداء واجباتها في الإصلاح، وقد أشرت إلى هذا الرأي وأيقنت وأوضحته في الجزء الأول من هذا الكتاب (ص٣٠٤ طبعة سابقة) إذ قلت إن حرمان الأمة حقوقها الدستورية يضطرها إلى النضال عن هذه الحقوق، وهذا النضال هو اقتطاع من جهود البلاد وتعطيل لنهضتها لأن هذه الجهود كان يجب لو احترمت حقوقها الدستورية تنصرف إلى الدفاع عن حقوق البلاد الاستقلالية، ثم النهوض بمشروعات الإصلاح التي تحتاج إليها، وإن الحكومات التي تقوم على أساس إهدار إرادة الأمة توزع جهود البلاد وتضعف جبهتها بإزاء العداوان الخارجي، وتعطل حركة الإصلاح؛ لأنها تصرف معظم جهودها في سبيل بقائها في مقاعد الحكم على غير إرادة الشعب [٨٤].

وهذا حق لا مريبة فيه، ولكن إلى جانبه توجد أسباب أخرى للقصور في مشروعات الإصلاح، أخص بالذكر منها ضعف الشعور الوطني في فئات كثيرة ممن تولوا المناصب الكبيرة والصغيرة في الوزارات والمصالح والدواوين، وهذه ناحية يلزمنا أن نعترف بها وأن نجهد أنفسنا في علاجها؛ لأنها أساس كل إصلاح، ولا شك أن أول ما يرجوه كل مواطن أن ينمو الشعور بالواجب ويرسخ في نفوسنا، فهو الكفالة الكبرى لإصلاح المعوج من شئوننا.

والآن فنتلكم عن واجبات الحكومة في تنمية موارد الثروة العامة.

---

(٨٤) ج١ ص٣٠٥ طبعة سابقة.

تنمية الثرة الزراعية

من أول واجبات الحكومة العمل على زيادة الإنتاج الزراعي بزيادة منشآت الري والصرف، وتحين وسائلهما، والقيام على تنظيمها بالعدل والقسطاس وإرشاد المزارعين ورعايتهم، وإمدادهم بخير أنواع البذور والأسمدة واستحداث زراعات جديدة يهدي إليها العلم والتجربة، ومعاونتهم في الأخذ بخير الوسائل للاستثمار الزراعي الذي يزيد من غلة الأرض ويحفظ معدنها وجودتها، ومعاونتهم.

إن الوسائل والاكتشافات العلمية والتجارب الزراعية في مختلف البلدان التي سبقتنا إلى النهوض الاقتصادي قد زادت من غلة الأراضي في تلك البلدان بما يجب أن يكون مثالا نحتذيه، فيلزمنا أن نتابع التقدم الذي وصلت إليه، ونقتبس الوسائل التي كفلت لها هذا التقدم.

ويدخل في هذا السياق التوسع في زراعة الخضر والفاكهة والزهور والنباتات الطبية، والإكثار من النخيل وغرس الغابات في المناطق التي تصلح لها، والتوسع في غرس الأشجار الخشبية، واستغلال الواحات والمناطق الصحراوية، وإعدادها لأنواع الزراعة التي تصلح لها، كالزيتون، والفاكهة، واستغلال الآبار التي بها لتوفير مياه الري والشرب فيها، ثم تعبيد الطرق إليها والعناية بتصريف منتجاتها.

زيادة مساحة الأراضي المزروعة

من المشاهدات التي تستوقف النظر وتدعو إلى إطالة التفكير والتأمل أن التوسع الزراعي في مصر لا يسير سيرًا مضطردًا مع ازدياد عدد السكان، بل إنه يقتصر عن متابعة هذه الزيادة، فالإحصاءات تدلنا على أن عدد سكان مصر يزيد كل عام بمعدل يربو على ربع مليون نسمة، أي يبلغ الضعف كل خمسين سنة تقريبًا، وكان واجبًا أن تزيد مساحة الأراضي الزراعية بمقدار الضعف أيضًا في هذه الحقبة من الزمن، ولكن الواقع أن هذه المساحة لم تزد إلا بنسبة ضئيلة ٧% سبعة في المائة تقريبًا وهي نسبة لا تكاد تذكر إلى جانب زيادة عدد السكان.

ويبلغ عدد المشتغلين بالزراعة وسكان الريف نحو خمسة عشر مليون نسمة، يعيشون على ما يقرب من ستة ملايين فدان، أي يخص الفرد في المتوسط نحو خمسي فدان، وهي نسبة ضئيلة إذا قيست بمتوسط ما يملكه الفلاح في كثير من البلدان فهو في الولايات المتحدة يملك في المتوسط تسعة أفدنة.

ويدل الإحصاء أيضًا على أنه في سنة ١٨٨٦ كان كل مائة من السكان يخصهم في مجموع الأطيان المزروعة ٦٥ فدانًا، وفي سنة ١٩١٧ هبطت هذه النسبة إذا صار لكل مائة من

السكان ٤٢ فدانًا، وفي سنة ١٩٤٤ أمعنت هذه النسبة هبوطًا إذ خص كل مائة من السكان حوالي ثلاثين فدانًا، وهي نسبة تافهة لا يمكن أن تسد حاجة الفرد في المعيشة، ويزيد هذه النسبة ضآلة انحصار عدد كبير من الأملاك الزراعية في عدد قليل من الملاك، كما سيجيء بيانه في الفص ل الآتي، يضاف إلى ذلك كثرة ما يملكه الأجانب وأشباه الأجانب من الأراضي الزراعية، فقد بلغ ما يملكه الأجانب وحدهم بحسب إحصاء سنة ١٩٤٦ ما مقداره ٣٥٧.١٩٢ فدانًا من مجموع مساحة الأراضي المزروعة وهي ٥.٩٠٣.١٤٣ فدانًا، وهي نسبة مرتفعة جدا لا نظير لها في البلاد المستقلة استقلالا اقتصاديًا، فضلا على ما لهؤلاء الأجانب من حقوق الرهن والديون على الأطيان المملوكة للمصريين، وتغلغلهم في مرافق البلاد عامة، وهيمنتهم على تجاربها وصناعتها وملاحتها.

فيجب العمل على زيادة مساحة الأراضي المزروعة لكي تسد جانبًا من حاجات السكان المتصاعد عددهم كل عام.

تبلغ مساحة الأراضي المزروعة (بحسب إحصاء سنة ١٩٤٦) ٥.٩٠٣.١٤٣ فدانًا، في القطر المصري من الأراضي القابلة للإصلاح نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون من الأفدنة. وقد يزيد هذا القدر إذا سمحت جميع الجهات الصحراوية القابلة للإصلاح مسحًا فنيًا دقيقًا، أو اكتشف العلم جهات أخرى يظن حتى الآن أنها لا تقبل الاستصلاح في حين أنها قابلة له.

فمن الواجب العمل المتواصل على استصلاح الأراضي البور، وهي ولا شك مهمة شاقة، كثيرة التكاليف، تستدعي زيادة منشآت الري والصرف، ثم جريان يد الإصلاح في هذه المساحات الشاسعة تدريجًا، ويقتضي ذلك وضع برنامج منظم ينفذ على عدة سنوات، بحيث لا يبقى فدان واحد من الأراضي المزروعة أو القابلة للإصلاح لا يجد كفايته من مياه الري أو وسائل الصرف، ويجب الاسترشاد بتجارب الأمم الأخرى، فقد استطاعت بلدان في العالم استصلاح مناطق صحراوية شاسعة، وأراض كانت تغمرها مياه البحر الملح، أو مناطق جبلية وعرة، فلا يعز علينا إذا اهتدينا بالعلم والتجارب، وذرعنا بالعزيمة الصادقة، أن تستخدم مياه النيل التي تضع كميات هائلة منها في البحر كل عام في حين أنها تكفي لري الملايين من الأفدنة التي تستلزمها الزيادة المطردة في عدد السكان ويجب الشروع في بناء الخزانات التي تخزن مياه النيل اللازمة لري هذه الأراضي البور، وعلى الحكومة توزيع ما تستصلحه من الأراضي على صغار المزارعين بأثمان معتدلة وشروط سهلة لإيجاد طبقة من ذوي الملكيات الصغيرة تنهض بهم وترفع من مستواهم وتكون أداة استقرار وتقدم في المجتمع، وقد اتبعت هذه السنة الحسنة في نطاق ضيق، فعليها أن تتوسع الواجب.

تنمية الثروة الحيوانية

ومن الواجب تنمية الثروة الحيوانية من طريق تحسين وزيادة نسل المواشي وتنمية إنتاجها، ووقايتها من الأمراض، والإكثار من الأغنام، والعناية بتربية الدواجن وتنمية إنتاجها، وبتربية النحل ودودة القز (الحرير)، والاسترشاد في كل ذلك بما تتبعه البلاد النموذجية من الوسائل العلمية في استثمار هذه الناحية من الثروة القومية، فإذا نظرنا مثلا إلى بلاد كالدانمارك وقارنًا بين منتجاتها الحيوانية ومنتجات مصر، نجد أن البلدين يكادان يكونان متماثلين في عدد الحيوانات الحلوب في كل منهما ولكن الإنتاج الدانماركي يعادل ستة أضعاف الإنتاج المصري، وقد استطاعت الدانمارك أن تمد العالم بثلث استهلاكه من الزبد وعشرة من البيض، وبنصيب كبير من اللحوم، ومن فصائل المواشي والخيول وهذا كله نتيجة العناية باستثمار الثروة الحيوانية في تلك البلاد، فلو عنيت مصر مثل هذه العناية أو أقل منها باستثمار ثروتها الحيوانية لزاد الدخل القومي ودخل الأفراد من هذه الثروة.

جعل ملكية الأراضي الزراعية مقصورة على المواطنين

وإلى جانب العمل على زيادة مساحة الأراضي الزراعية وتنمية إنتاجها يجب وضع تشريع يجعل ملكية هذه الأراضي والعقارات عامة من حق المواطنين وحدهم، لأنه إذا لم يوضع تشريع يمنع تسرب الأراضي الزراعية إلى الأجانب فإن الاستقلال الاقتصادي يتصدع وبخاصة في بلاد لا يزال أساس اقتصادياتها هو الزراعة.

وليس هذا التشريع بدعًا في القوانين، ولا فيه إجحاف بحقوق الأجانب، بل هو متبع في معظم البلدان، إما عن طريق سن القوانين الكفيلة بذلك، وإما عن طريق الأمر الواقع الذي لا يعترضه منازع.

وقد قدمت مشروع قانون بهذا المعنى إلى مجلس الشيوخ في ديسمبر سنة ١٩٤٨ يتضمن المواد الآتية:

المادة الأولى: ابتداء من العمل بهذه القوانين يحظر على الأجانب تملك الأراضي الزراعية وأراضي البناء والعقارات المخصصة للسكن بالمملكة المصرية.

المادة الثانية: استثناء من هذا الخطر يجوز للأجانب تملك الأراضي والعقارات الواردة في المادة الأولى إذا آلت لهم قبل العمل بهذا القانون أو انتقلت إليهم ملكيتها بعد صدوره بطريق الإرث.

المادة الثالثة: كل عقد يصدر لأجنبي بنقل ملكية أرض أو عقار من المنصوص عليها في المادة الأولى يكون باطلا قانونًا ولا يترتب عليه آثار العقود الناقلة للملكية.

المادة الرابعة: تعتبر الشركات في حكم الأفراد إذا كانت جنسيتها أجنبية بحكم القانون.

المادة الخامسة: على مكاتب الشهر العقاري في المديريات والمحافظات عن تسجيل أي عقد من العقود المحظورة في المادة الأولى، وعليها أن تتحقق من جنسية المشتري فلا تسجل عقدًا من شأنه نقل ملكية الأراضي والعقارات المذكورة إلا بعد التحقق من أن المشتري مصري الجنسية وفقًا للشهادات الرسمية التي تصدر بذلك من الجهات المختصة.

المادة السادسة: على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩.

مذكرة إيضاحية

وأرفقت بالمشروع مذكرة إيضاحية قلت فيها:

تحرص الأمم على حفظ كيان أملاكها الثابتة وجعل ملكيتها مقصورة على المواطنين؛ لأنها بوصف كونها ثابتة لا منقولة تعتبر ملتصقة بأرض الوطن، بل هي جزء منه، ومن ثم تمنع الحكومات تملك الأجانب لها حفظًا لكيان الوطن ذاته، ولقد سارت مصر على هذه القاعدة إلى منتصف القرن التاسع عشر، إذ كانت قوانينها المقتبسة من قوانين تركيا وقتئذ لا تجيز التصرف للأجانب في الأراضي والعقارات، وكانت هذه حجة الخديو إسماعيل في معارضته شروط الامتياز التي نالتها شركة قناة السويس في عهد سعيد باشا وحصلت بمقتضاها على ملكية رقعة واسعة من الأراضي المصرية، ولكن مصر تحللت من هذه القيود وجعلت حق الملكية العقارية عامًا للمواطنين والأجانب على السواء، فانتقلت على تعاقب السنين ملكية جزء كبير من الأراضي إلى الأجانب على السواء، فانتقلت على تعاقب السنين ملكية جزء كبير من الأراضي إلى الأجانب أفرادًا وشركات، فبحسب إحصاء سنة ١٩٤٦ يتبين أن مجموع الأراضي الزراعية في المملكة المصرية تبلغ ٥.٩٠٣.١٤٣ فدانا منها ٣٥٧.١٩٢ فدانًا يملكها الأجانب، عدا ما لهم من حقوق عقارية على جزء كبير من الأراضي المملوكة للمواطنين، ومما يستوقف النظر في هذا الإحصاء أن المملكة الزراعية التي يزيد نصابها على ألف فدان يبلغ عدد ملاكها ٣٥ مالكًا (عدا الوقف) منهم ثمانية عشر من المص٣ريين ومجموع ما يملكونه ٥٤.٨٨٢ فدانًا، وسبعة عشر من الأجانب ومجموع ما يملكونه ١١٤.٦٠٧ أفدنة. أي أن كبار الملاك الأجانب يملكون أكثر من ضعف ما يملكه كبار الملاك المصريين ولهذا الوضع من الدلالة ما لا يخفى.

وفضلا عن أن في انتقال ذلك الجزء الكبير من الأملاك الثابتة إلى أيدي الأجانب خطرًا على الكيان القومي، فليس معروفًا إلى أي مدى يستفحل هذا الخطر في المستقبل إذ ترك انتقال الملكية العقاري إلى الأجانب مطلقًا من كل قيد.

فالتطورات الاقتصادية والمالية، والوسائل الاستغلالية، قد تتنوع وتغري الملاك المصريين بمختلف الأساليب بالتصرف في أملاكهم للأجانب إذا لمحوا بريقًا من الكسب الوقتي، ولو كان بريقًا خداعًا. لا يلبث أن يكون سرابًا، فعلى الدولة أن تحتاط لكيان الملكية العقارية وتضع من القوانين ما يمنع تسربها إلى أيدي الأجانب أفرادًا أو شركات. وليست هذه القوانين بدعًا في التشريع. فإن معظم الدول حتى العظمى التي لا يخشى على كيانها الاقتصادي تسير على هذا الوضع. إما بمقتضى قوانينها أو بموجب الأمر الواقع بحيث من هذه الحقيقة أن يجرب طلب شراء أرض زراعية أو عقارات مبنية في أي بلد من هذه البلدان، فإنه يصطدم حتمًا بقوانين تحظر تملك الأجنبي لشيء منها أو يرفض طلبه بحكم الأمر الواقع المعمول به في هذه البلاد.

فهذه الحماية للملكية العقارية في الدول المتحضرة هي التي يستوحي منها المشروع المعروض على هيئة المجلس أحكامه ونصوصه.

وليس في هذا المشروع مساس بالحقوق المكتسبة للأجانب، فإنه لا يسري على ما يملكونه قبل أن يصير قانونًا، بل يبقى ملكًا لهم، ولا يسري كذلك على ما يؤول إليهم بعد صدوره بطريق الإرث، وبذلك تصان الحقوق المكتسبة للأجانب من كل وجه.

هذا إلى أنه قصر الحظر بالنسبة لأراضي البناء والعقارات المبنية على المخصصة منها للسكن، فأباح بذلك تملك الأجانب لهذا النوع من الأملاك الثابتة إذا كان الغرض منها إقامة المصانع أو المتاجر، وقد روعي في هذا التمييز ألا يضيق التشريع مجال النشاط الاقتصادي الصناعي والتجاري والمالي في البلاد إذا ساهمت فيه رءوس أموال أجنبية، ففي هذه الحالة لا يسري الحظر الوارد في المشروع؛ لأن الأصل فيه أن يقتصر على الأملاك الثابتة دون المنقولة، ولما كانت المنتجات الصناعية والتجارية لا تعد من الأملاك الثابتة فلا تدخل ملحقاتها العقارية في مدلول الأملاك المقصودة بالحماية التشريعية لأن هدف المشروع إنما هو حماية الملكية الملتصقة أصلا وحكمًا بأرض الوطن والتي تعد جزءًا لا يجوز أن ينفصل عنه ولقد سبق المشروع المصري أن أخذ بهذه الحماية ولكن في دائرة ضيقة إذ حظر في المرسوم بقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٤٥ على كل شخص طبيعي أو معنوي أجنبي الجنسية أن يمتلك بأي طريق كان غير الإرث عقارًا كائنًا بإحدى المناطق التي تقوم على إدارتها مصلحة الحدود ويسري الحظر في هذا المرسوم على كل وقف على أجنبي وتقرير حقوق عينية له.

فإذا كانت هذه الحماية قد رآها المشروع واجبة في حدود الوطن وأطرافه فأولى بها أن تعم أرجاء البلاد جميعها.

٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨

عبد الرحمن الرافعي

عضو مجلس الشيوخ

ولا يزال هذا المشروع منظورًا أمام مجلس الشيوخ [٨٥].

(٨٥) ظل هذا المشروع معروضًا على مجلس الشيوخ وقد مسخ بعض نصوصه وبعد محاولات مني صدر به قانون أقر المبادئ العامة فيه، وذلك بعد ظهور الطبعة الأولى من هذا الكتاب بحوالي سنتين.

obeikandl.com

تحسين غذاء الشعب

يجب على الحكومة النهوض بالشعب من حيث التغذية والصحة والمسكن والمشرب، وعليها أن تعمل على زيادة غذاء الفلاح والعامل، وأهم وسيلة لذلك هي زيادة دخلهما، لا أن يكون الغذاء عن طريق الصدقة والإحسان، فإن الغذاء الذي يأتي من هذه لناحية يقتل في المواطن روح الكرامة والإنسانية، وقد ثبت أن كثيرًا من الأمراض تنتشر في الأوساط الفقيرة بسبب قلة الغذاء وسوء التغذية وتبينت هذه الحقيقة المؤلمة في مديريتي قنا وأسوان اللتين أصيبتا بوباء الملاريا منذ بضع سنين، فقد لوحظ أن كثرة الوفيات بهما كان منشؤها سوء التغذية بسبب حالة الفقر بين الزارع، قالت اللجنة المالية بمجلس النواب في هذا الصدد ما يأتي:

"لا يخفى أن زراعة القصب في قنا قد شغلت معظم الأراضي بها وأن قلة ما زرع من الحبوب في أسوان أدى إلى قلة المادة الغذائية، يضاف إلى هذا انعدام الخضر والفاكهة وإرهاق العامل الزراعي وعدم اكتراث كبار الملاك بأمر صحته"، ونقتل قول المرحوم الدكتور عبد الواحد الوكيل وزير الصحة وقتئذ "إن الإصلاح الحق لهذه الحالة التعسة إنما يكون بتعديل النظام الاجتماعي والزراعي والاقتصادي في هذه المناطق وفي غيرها من جهات القطر تعديلا يسمح برفع مستوى المعيشة بين الفلاحين وتمكينهم من أن يعيشوا عيشة إنسانية يحصلون فيها على الغذاء الكافي والمسكن المناسب، والكساء والغطاء اللائقين وهي أبسط مطالب الحياة الآدمية". وقالت اللجنة أيضًا: "أن من الضروري صدور تشريع يقضي بالتوسع في زراعة الخضر والفاكهة بمقدار يكفي الاستهلاك المحلي وأن الفلاح يكاد يكون محرومًا من الصنف الأخير منها وترى اللجنة أن الضرورة تقضي بجعل نسبة معينة لزراعة الخضر على الأقل في كل مزرعة كبيرة أو صغيرة تتفق مع عدد سكانها والقائمين بالعمل فيها".

حماية أسعار الحاصلات الزراعية

لا يكفي أن تؤدي الحكومة واجباتها في زيادة مساحة الأراضي الزراعية وتنمية إنتاجها، بل عليها أن تحفظ لأصحابها ثمرتها، بأن توفر لهم الحصول على أسعارها وبخاصة القطن الذي هو عماد الاقتصاد الزراعي في مصر.

فالواقع أن منتجي القطن يستهدفون في معظم السنين للغبن الفاحش في بيعه، وتضيع عليهم ملايين الجنيهات من أسعاره، وهذه الملايين تتسرب إلى الوسطاء والرأسماليين الأجانب وغير الأجانب، وذلك راجع إلى فساد نظام تجارة القطن وعدم حماية الحكومة لسوقه، وعدم إشرافها على بورصتي العقود (الكونتراتات) والبضاعة الحاضرة (مينا البصل).

فمن الواجب وضع حد لهذا التلاعب الذي يحرم الأهلين ثمرة كدهم وتعبهم ويجعل الدخلاء والوسطاء يثرون على حسابهم، وعلى الحكومة مراقبة عمليات بيع القطن ووزنه وتسليمه ووضع النظم واللوائح الكفيلة بمنع الغش والغبن اللذين يستهدف لهما الفلاح في بيعه محصوله.

ويجب أن لا يقتصر عمل المصريين على زراعة القطن وترك تصديره وتجارته في يد الغير؛ لأن هذا معناه أن يستأثر هذا الغير بنصيب الأسد في تجارته، ولا ينال المصريون منه إلا النزر اليسير، ويحرمون بابًا واسعًا من أبواب الرزق الحلال، وأول علاج لهذه الحال هو تغيير وإصلاح نظام التعامل في بورصتي العقود والبضاعة الحاضرة؛ لأن النظام الحالي يجعل السيطرة في البورصة لجماعة من الأجانب أو أشباه الأجانب، يحتكرون التعامل فيها ويضعون العقبات والعراقيل أمام المصريين الصميمين الذين يريدون العمل في هذا المجال، وهذا ما لا نظير له في أي بلد من بلدان العالم، وما يحدث بالنسبة للقطن يحدث مثله في معظم الحاصلات الزراعية التي تصدر للخارج.

زيادة طرق المواصلات

إن طرق النقل والمواصلات هي وسيلة فعالة لازدياد العمران وتنمية الثروة الزراعية والصناعية معًا، وبفضلها تجد الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية المجال لبيعها وفتح أسواق لها وتقريبها إلى المستهلكين في المسافات البعيدة وبذلك تنمو ثمرتهات ويزاد الربح منها، ومن المشاهد أن كثيرًا من المحاصيل تبور أو يقل الدخل منها بسبب قلة المواصلات، وقل مثل ذلك عن المنتجات الصناعية، فمن واجب الحكومة الإكثار من مد طرق المواصلات للقطارات والسياسية، وعليها تنمية وسائل النقل البري والمائي والجوي وتخفيض أجورها، وتنظيم شئونها، لكي تذلل صعوبات نقل المحاصيل ونقل نفقاته.

في التجارة الخارجية

ويجب إلى جانب ذلك إيجاد أسواق في الخارج للمنتجات المصرية من زراعية وصناعية، والدعاية لها في مختلف البلدان، فإن التجارة الخارجية هي من أكبر مصادر الثروة القومية، وهي كما تحتاج إلى جهود المواطنين فإنها أحوج ما تكون إلى رعاية الحكومة، فإنها أقدر من الأفراد على إيجاد أسواق خارجية لها في مختلف الأقطار بأحسن الأسعار، ولعل هذا من خير ما يمكن لممثلي مصر وموظفي السفارات والمفوضيات والقنصليات أن يعنوا به في مناصبهم؛ لأن مصر لم تنشئ مناصب التمثيل السياسي في الخارج للعلاقات السياسية فحسب،

بل لخدمة الاقتصاد القومي أيضًا، وإن لهم باتصالهم بالهيئات والبيئات الخارجية ما يجعلهم أقرب من غيرهم إلى خدمة بلادهم إذا اتجهت نياتهم إلى هذه الغاية.

ويجب على الحكومة تعميم التمثيل التجاري في البلدان التي لها علاقات تجارية بمصر، أو التي يمكن أن تكون لها هذه العلاقات.

وعليها أيضًا في صدد تنمية التجارة الخارجية إعانة بعض الصادرات إعانة مالية، وذلك فيما يفيض عن حاجة الاستهلاك المحلي، فإن في هذه الإعانة تشجيعًا للإنتاج القومي، وهذه السياسة متبعة في كثير من البلدان كالولايات المتحدة وإيطاليا وفرنسا واليابان وغيرها.

تنمية الثروة الصناعية

تملك الحكومة بوسائلها أن تهيئ للصناعات سبيل التقدم والنمو، وإن مصر تتوافر فيها عوامل التقدم الصناعي، فكثير من المواد الأولية للصناعة وأهمها القطن تنتجه أراضيها، وتصدر منه للخارج، والوقود ولا سيما البترول متوافر فيها، وتوليد الكهرباء من مساقط المياه ميسور لها، وموقعها الجغرافي يساعد على تصريف منتجاتها وعلى التبادل التجاري بينها وبين مختلف البلدان القريبة والبعيدة، والمواطن المصري يملك من الذكاء والجلد على العمل والاستعداد الفطري للصناعة ما لا يقل عن مؤهلات الصناعة في أرقى البلدان، ولقد كانت مصر مهد الفنون والصناعات الرفيعة في مختلف العصور، فليس مستساغًا أن يقال إن مصر ليست مستعدة للنهوض الصناعي، بل هي دعاية مغرضة روجها الاحتلال ردحًا من الزمان لتنفيذ سياسته الاستعمارية، وإن إمكان توليد القوة الكهربائية في البلاد لكاف وحده لإحياء شتى الصناعات، ونظرة واحدة إلى سويسر أو إيطاليا تدلنا على هذه الحقيقة، فقد كانت كلتاهما بلادًا فقيرة محرومة من الصناعات، فلما توافرت في كلتيهما القوة الكهربائية وانتشرت في نواحيهما، ازدهرت فيهما الصناعات وتقدمت تقدمًا عظيمًا، وإن إنشاء محطة كهربائية واحدة في (شبرا) لتوليد التيار الكهربائي لترام مصر وشركة مصر الجديدة قد جعل من المنطقة التي حواليها منطقة صناعية بحيث أمكن إنشاء عدة مصانع تستورد القوة الكهربائية من تلك المحطة، فما بالك إذا أنشئت عدة محطات كهربائية في البلاد والمناطق التي بها الاستعداد لإنشاء الصناعات فيها.

فمن واجب الحكومة والمواطنين معًا رعاية النهضة الصناعية وحمايتها، والسير بها قدمًا إلى الأمام، لأنها من السبل الرئيسية لزيادة ثروة البلاد القومية وارتفاع مستوى المعيشة بين المواطنين، فغن هذا المستوى منخفض إلى درجة عميقة، إذ تدل الإحصاءات القريبة التقريبية على أنه يوجد في بلادنا نحو أربعة ملايين شخص كان إيراد الفرد منهم قبل الحرب العالمية الأخيرة لا يزيد عن جنيه واحد في الشهر وخمسة ملايين ونصف مليون لا يزيد إيراد الفرد منهم

عن ثلاثة جنيهات في الشهر، ولئن زاد هذا المستوى في سنى الحرب وبعد انتهائها فإنه لا يزال في انخفاض جسيم.

وقد قل متوسط دخل الفرد الواحد في مصر بتسعة جنيهات في السنة، وهو مستوى دون مستوى دخل الفرد في معظم البلاد المتمدينة، ولا سبيل إلى رفعه إلا بزيادة موارد الثروة في البلاد وخاصة الثروة الصناعية، وعلى الحكومة أن تمد الصناعات الحديثة، والأعمال الاقتصادية بالتعضيد والإرشادات ولا تضن عليها أحيانا بالإعانات المالية كما يحدث في البلاد الأخرى التي تمد الصناعة والملاحة والطيران وما إلى ذلك بالمساعدات الجمعة.

ومن أولى الوسائل التي تساعد على التوسع الصناعي استيراد الآلات الصناعية واختيار أحدثها وأصلحها وأقدرها على قوة الإنتاج وجودته مع قلة النفقات، وتجديد ما يبلى أو يتقادم منها، لكي تساير الصناعة المصرية مثيلاتها في الخارج، وإنشاء البنوك الصناعية لتمويل الصناعات، وتوليد الكهرباء من خزان أسوان ومساقط المياه، ثم استخدم الحماية الجمركية للصناعات الوطنية في الحدود المعتدلة التي لا ترهق الشعب ولا تؤدي إلى غلاء في أسعار الحاجيات أو إلى حماية غير مشروعة للصناعات الرديئة.

ترقية التعليم الاقتصادي وتشجيع البحوث العلمية

من أوجب واجبات الحكومة ترقية التعليم الاقتصادي والفني في معاهد التعليم الزراعية والصناعية والتجارية، وترقية مستواها، والإكثار منها، ثم تيسير هذا التعليم وتعميم مبادئه في معاهد العلم عامة، لترغيب النشء في الحياة العملية الحرة، كالنظام المتبع في المدارس الأجنبية في مصر، فإنها أ قدر من مدارس الحكومية على تخريج الشبان الأكفاء لمزاولة الأعمال الحرة.

وعلى الحكومة إيفاد البعثات للخارج للتخصص في فنون الصناعات والهندسة الصناعية والكهرباء والعلوم العالية في الصناعة والزراعة والتجارة والمال، وتدريب فئات من الشبان الممتازين في المصانع الحديثة، في أوربا وأمريكا، للوقوف على أسرار الصناعات ودراسة مدى ما أنتجه التقدم الصناعي في تلك البلدان، وتشجيع وتنظيم البحوث العلمية في ميادين الصناعة والزراعة والتجارة، والاستعانة عند الحاجة بالخبراء الأجانب للانتفاع بخبرتهم فيما أتقنوه وتخصصوا فيه من الفنون والصناعات، وعليها منح مكافآت مالية لمن يخرجون أقصى ما يصل إليه العلم والابتكار في النهوض بالصناعات والاقتصادية عامة، فإن الحكومات الغربية تخصص لهذه البحوث المؤلفات والأكاديميات والهيئات العلمية، وتنفق عليها بسخاء، لأنها أداة التقدم والتجديد والابتكار.

ومن الواجب أن تقترن ترقية التعليم الفني بتخصيص خريجي معاهدة للعمل فيما درسوه وتخصصوا له، واستخدام مواهبهم وكفايتهم في هذه الميادين، لا أن تدفن في وظائف كتابية أو غير فنية، وهنا يبرز واجب الحكومة والشركات وأصحاب المؤسسات الصناعية في فسح المجال لأولئك الشبان للعمل فيما حذقوه وتخصصوا له، وبذلك تفيد منهم البلاد، ولا تتعطل مواهبهم وكفايتهم، وعلى الحكومة أن تلزم الشركات المؤسسات الصناعية والتجارية والزراعية بقبولهم ضمن موظفيها، وتجعل قبولهم شرطًا من شروط المناقصات الحكومية، والتزامًا من التزامات الشركات والمؤسسات عامة.

التوسع الصناعي في مختلف النواحي – في الغزل والنسج

إن أولى الصناعات التي يجب التوسع فيها هي صناعة غزل القطن ونسجه، فقد أثبتت تجارب العشرين سنة الماضية أن مصر من أكفأ البلاد لتصنيع القطن، ولقد استطاعت أن تستهلك في مصانع الغزل والنسيج إلى الآن أكثر من خمس محصولها من القطن سنويًا، وعادت هذه الصناعة على البلاد والأهلين بالأرباح الوفيرة، كما أنها زادت من الثروة القومية ومن دخل الشعب جماعات وأفرادًا فمن الواجب أن تضاعف البلاد جهدها للتوسع في هذه الصناعة، حتى تصل إلى غزل محصول القطن ونسجه بأكمله، فتكون مصر من البلاد التي تزرع القطن وتخرجه مصنوعًا، فتستهلك ما يكفي حاجة سكانها من المصنوعات القطنية، وتصدر إلى الخارج ما يزيد على حاجتهم، وبعبارة أخرى لا تكون من البلاد التي تصدر قطنها محلوجًا فحسب، بل تصدره مصنوعًا ومنسوجًا، فيتضاعف بذلك دخلها القومي، ويتحقق رخاء أهلها ويسارهم، ويكفيك أن تقدر الفرق بين ثمن قنطار القطن خامًا، وثمنه بعد تحويله إلى منسوجات قطنية لتعرف مبلغ الكسب الذي يعود على البلاد إذ هي أنشأت من مصانع القطن ما يكفي لتصنيع محصولها القطني جميعه، أو معظمه.

في الصناعات الأخرى

وثمة صناعات أخرى يجب إنشاؤها أو التوسع في القائم منها، نذكر منها سبيل المثال:

استنباط القوة الكهربائية من خزان أسوان، ومن مساقط المياه كافة وإيجاد شبكة كهربائية تصل بين مراكز القطر الصناعية، وتمد الصناعات في المدن والقرى بالقوة المحركة بأسعار معتدلة.

وصناعة الحديد وهو العمود الفقري لجميع الصناعات الكبيرة والصغيرة الثقيلة والخفيفة ومن الثابت أن خام الحديد موجود بكميات وافرة في منطقة أسوان وشبه جزيرة سيناء والواحات الغربية، وبعض مناطق البحر الأحمر، ويمكن استخراج الحديد الزهر والصلب في مسابك الحديد ومصانعه، وقد نجحت بعض المسابك القائمة فعلا في مصر في استخراج الحديد الزهر، وتنتج منه المواسير وأجزاء المحركات وبعض الأدوات الصحية، وليس من العسير إقامة مصانع لاستخراج الصلب، فهذه الصناعة بشقيها ضرورية لنهضة البلاد الصناعية، ولازمة استكمال البلاد معداتها الحربية التي يقتضيها الدفاع الوطني وقد دلت التجارب الأخيرة على أنها صناعة ممكنة وخاماتها متوافرة والنجاح مكفول لها إذا اتجهت إليها العزائم والإدارة الصادقة.

وصناعة الأجهزة الكهربائية والبخارية من محركات (دينامو) ومحولات ومواصلات.

وصنع القاطرات والقضبان الحديدية والبواخر والسيارات والطائرات والآلات الزراعية وأجهزة الراديو والسينما وأجهزة التليفون.

واستغلال الحديد الخردة وتحويله إلى أسياخ لتسليح المباني.

وصناعة اللدائن (البلاستيك).

وصناعة الأسمدة الكيميائية.

وصناعة الكحول والمستحضرات الطبية.

والحرير الصناعي.

والزجاج بأنواعه، والصيني والبللور، وصناعة الماس والحلي.

وصناعة المطاط، وهذه الصناعة ترد مواردها الأولية من الملايو والهند الصينية ومن الممكن تصنيعها في مصر واستخراج إطارات السيارات منها.

وصناعة الورق بأنواعه وبخاصة ورق الطباعة للكتب والصحف والمجلات وصناعة التبريد.

وصناعة الجوت ومشتقاته، والأمراس (الحبال).

وصناعة حفظ المأكولات من مختلف أنواع الخضر والفاكهة بأحدث الأساليب الفنية والعلمية.

وصناعة الأعجنة الغذائية، والحلوى ومشتقاتها.

وصناعة الفنادق والمقاهي، وإعداد أفواج من الشباب المثقف للتدريب على إداراتها، واستكمال لوازمها، فإن هذه الصناعة مصدر إيراد رابح، وليس أجدر من مصر في استثمار هذه الناحية لكثرة ما حبتها الطبيعة من مصايف تمتد على بحر من أعظم بحار الدنيا جمالا ومناخًا، ومشات يقصد إليها السياح من جميع أقطار العالم.

إن مصر تنفق كل عام في السنوات العادية نحو عشرة ملايين جنيه يصرفها المصطافون من سكانها في المصايف الأجنبية، وهو مبلغ تفقده البلاد، ولو بقي فيها أو بقي معظمه لكان له أثره في تدعيم نهضتها الاقتصادية، فتحسين المصايف المصرية، وتوجيه الحكومة والمواطنين عنايتهم إلى تجميلها، وتسهيل سبيل المواصلات إليها وتوفير أسباب الراحة والصحة فيها وتشجيعها، وتقليد الأجانب في تفضيل مصايد بلادهم، كل ذلك يحيي صناعة الفنادق والمقاهي ويزيد من ثروة الأهلين.

تمصير الصناعات

ومن الواجب أيضًا تمصير الصناعات بحيث تكون صناعات مصرية بمعناها الصحيح، رءوس أموالها أو معظمها مصرية، وفوائدها تعود على المصريين أما أن تكون مجالا للاستغلال الأجنبي فضررها في هذه الحالة يكون أكثر من نفعها، والحكومة تستطيع أن تفعل الكثير في سبيل تمصير الصناعة؛ لأنها تملك سلطة التشريع وسلطة الإدارة التي تستطيع أن تحمي بها الصناعات الوطنية.

مقترحات لجنة الصناعات

ألفت وزارة التجارة والصناعة سنة ١٩٤٥ قبيل انتهاء الحرب العالمية الأخيرة لجنة سميت "لجنة الصناعات" للبحث في حالة الصناعات القائمة ووسائل دعمها وتشجيعها والمحافظة عليها والنظر في إمكان إنشاء صناعات جديدة تتوافر لها عوامل النجاح، وقد أدت هذه اللجنة مهمتها مشكورة، ونشرت في أوائل سنة ١٩٤٨ تقريرًا ضخمًا من ٥٧٠ صفحة بنتائج بحوثها، ويعتبر هذا التقرير مرآة صادقة لحالة البلاد الصناعية ووسائل تقدمها، وقد ضمنته توصيات هامة للنهوض بكل صناعة وبالذات وانتهت في ختام التقرير إلى توصيات عامة تقدمت بها إلى الحكومة، نوردها هنا كنموذج لبعض ما يجب على الحكومة أن تقوم به، وتتلخص هذه التوصيات فيما يلي:

١- تكوين مجلس أعلى للصناعة والتجارة تتضافر فيه جهود الأخصائيين من موظفي الحكومة مع رجال الأعمال على غرار المجالس الاستشارية الأخرى.

٢- تركيز جمع الشئون المتصلة بالصناعة في وزارة التجارة والصناعة تفاديًا من تشعب هذه الاختصاصات في مختلف الوزارات، ومن ذلك إدارة منح رخص المصانع وشئون التصدير والاستيراد، والمباحث الخاصة بتكييف الرسوم الجمركية.

٣- تنشيط البحوث العلمية والفنية الخاصة بالصناعة، وذلك بتدعيم معهد فؤاد الأول للبحوث العلمية، واستخدام الخبراء العالميين لوضع نظام صناعاتنا على أساس يضمن لها التقدم والارتقاء.

٤- النهوض بالتعليم الفني الصناعي والتجاري والتوسع في إرسال البعوث العلمية للتخصص في الشئون الصناعية والتجارية، واستخدام خبراء عالميين للنهوض ببعض الصناعات وإيجاد نوع وثيق من التعاون بين الغرف الصناعية القائمة والحكومة مع التوسع في إنشاء غيرها لتمثيل ما بقي من الصناعات.

٥- البنك الصناعي، وقد صدر قانون تأسيسه، واكتتب في رأس ماله، والأمل معقود أن تقوم سياسته على أسس قومية سليمة، وأن تسند أعماله إلى طائفة من الخبراء، ليصبح سندًا متينًا للصناعات القائمة وتوجيهًا سليمًا للصناعات التي يجب أن تقوم، ويفرض رقابة مستمرة على كيفية استخدام القروض الصناعية، كي لا تتكرر النتائج السيئة التي أسفر عنها التسليف الصناعي بنظامه السابق.

٦- التيسير على المصانع لتجديد مصانعها واستيراد آلات حديثة بدل تلك التي أنهكها العمل طيلة مدة الحرب الأخيرة، وخفض الرسوم الجمركية عنها وخفض أجور نقلها من الموانئ إلى المصانع.

٧- تحسين وسائل النقل الداخلية وتيسير أسبابها وإيجاد أسطوري تجاري مصري.

٨- تيسير تصدير المنتجات الصناعية المصرية إلى الخارج وعدم فرض رسوم تصدير عليها ووضع سياسة مقيدة للاستيراد في الحدود اللازمة لحاجات البلاد الضرورية دون الكماليات أو المنتجات التي لها نظي رف يمصر وذلك إما بفرض رسوم جمركية مناسبة على الواردات غير المرغوب فيها أو بمنع استيرادها كلية إذا دعت الحال.

٩- وضع سياسة ثابتة لزيادة التبادل التجاري بين مصر والسودان دون وساطة ولا قيود باعتبارها سوقًا داخليًا لها كيانها وأهميتها حتى تزداد القوة الشرائية والرفاهية لدى أبناء الجنوب بتصريف أكبر كمية مستطاعة من حاصلاتهم الزراعية والحيوانية والخامات الصناعية في أسواق مصر بأسعار مجزية تعود بالخير على المنتجين هناك مباشرة وبذلك يستطيعون أن يحصلوا على حاجاتهم من المنتجات المصرية بالأولوية على الأسواق وفضلا عن هذا وذاك فإنه من الخير المشترك بين شطري الوادي أن تقام صناعات في السودان تكون عناصر نجاحها مكفولة وأن تؤسس تلك الصناعات هناك إما بصفة أصلية أو متفرعة عن بعض الصناعات الكبرى القائمة في مصر، ويكون حينذاك من واجب المصريين حكومة وشعبًا المساعدة في إقامة تلك الصناعات وازدهارها بالمال والخبرة والتخصص والمساندة، وبذلك يمكن الوصول بطريقة عملية إلى رفع مستوى المعيشة لأبناء الوادي بشطريه على السواء.

١٠- التوسع في التمثيل التجاري لدراسة الأسواق الخارجية دراسة وافية وتعرف حاجاتها وأذواقها وليكون ممثلو مصر التجاريون عيونها المبصرة في الخارج يوافقونها بكافة المعلومات الخاصة بالصناعة والتجارة ويعملون على الدعاية للمصنوعات والحاصلات، وفتح أسواق جديدة لها.

١١- إحاطة الصناعة المصرية بما يلزمها من تشريعات تحفظ مستواها وتخفف بعض أعبائها.

١٢- العناية بإنشاء الصناعات الصغرى وتعميمها في الريف.

وقد أيدت لجنة المالية بمجلس الشيوخ هذه المقترحات في تقريرها عن ميزانية سنة ١٩٤٨- سنة ١٩٤٩، وطلبت إلى الحكومة أن تضعها موضع التنفيذ العاجل، وأضافت إليها أن نبهت الحكومة إلى واجبها في منع تصدير المواد الخام معدنية كانت أو زراعية، متى أمكن

تحويلها في الداخل إلى مواد مصنوعة؛ لأن في تصديرها ما يحرم البلاد من العمليات الصناعية وما فيها من رواج يعم طبقات المجتمع.

توسيع عمران المدن وتفريج أزمة المساكن

إن توسيع عمران المدن وضم الأراضي الشاسعة التي تمتلكها الحكومة إلى رقعتها، وتخطيطها وتوفير أسباب العمران فيها، وبيعها إلى الأفراد بشروط معتدلة مع تسهيلات في الدفع، كل أولئك مما ينشط حركة العمران في المدن ويزيد من ثروة الأهلين ورخائهم، وينمي موارد الثروة المالية؛ لأن وجود هذه الأراضي بدون استغلال أو بيع يعطل الانتفاع بهذه الثروة، ويشل حركة العمران في العواصم والمدن عامة.

ومن واجب الحكومة أن تضع برنامجًا مدروسًا تساهم في تنفيذه يهدف إلى زيادة عدد المباني المخصصة للسكن لتفريج أزمة المساكن في المدن والقرى، وأن تتحمل بقسط كبر من نفقات هذه المباني وتساعد على إقامتها وبخاصة مساكن الطبقات المتوسطة والفقيرة التي لا تستطيع أن تنشئ المساكن اللازمة لها، وإذ كان الموسرون في الجملة ليس من مصلحتهم إقامة المساكن التي تغل بطبيعتها ريعًا ضئيلا، فعلى الحكومة أن تعنى بتخصيص جزء من جهودها وأموالها لإقامة هذه المساكن، ويجب أن تكون هذه المساهمة مطردة ومستمرة بحيث تساير الزيادة في عدد العائلات، هذه الزيادة التي هي نتيجة حتمية للزيادة المطردة في عدد السكان.

الصناعات الريفية والمنزلية

أقصد بالصناعات الريفية تلك الصناعات البدوية التي يستطيع الزارع بشيء من التوجيه والمساعدة والإرشاد صنعها في مساكنهم وقراهم، والقيام عليها منفردين أو متعاونين، وأساسها تحويل جزء من الحاصلات الزراعية إلى منتجات مصنوعة، وهي أقرب الصناعات إلى الاقتصاد الزراعي، وأقرب منالا لجمهور المزارعين ملاكًا كانوا أو مستأجرين أو أجراء، وهي أولى بالرعاية والتشجيع؛ لأنها وسيلة ميسورة وناجعة لزيادة دخل الزارع ورفع مستوى معيشتهم هذا إلى أنها تزيد من مستواهم الثقافي، لأن الصناعة ترفع ولا ريب مستوى الذكاء والتكفير فيمن يمارسها، اعتبر ذلك فيما دلت عليه المشاهدات من أن الأمم الصناعية أرقى في مجموعها من الأمم التي تقتصر على الحياة الزراعية، ثم إن تعميم الصناعات الريفية يوجد عملا للفلاح وقت فراغه من عمله الزراعي، وهو وقت يضيع سدى على الفلاح وعلى البلاد.

إن بعض الصناعات الريفية قائم في البلاد، كغزل القطن والصوف بالمغازل البدوية، ونسج بعض الأقمشة بالأنوال اليدوية أيضًا، ونسج السجاد والأكلمة (جمع كليم) في البيوت، وقد

نجحت هذه الصناعة في بعض القرى والبنادر، وصناعة الجوارب على الماكينات اليدوية، وصناعة العجوة، وصناعة الخل، وصناعة المسلى والجبن.. إلخ.

والمهم هو تحسين وسائل هذه الصناعات وتشجيعها وتعميمها، وعلى الحكومة أن تساهم في ذلك، إذ هي في حاجة إلى التوجيه والإرشاد والتشجيع، ففي انجلترا مثلا تؤلف الحكومة وحدات دراسية متنقلة تجوب المناطق الزراعية وتزور كل سنة عدة مراكز، وتلقي الدروس والمحاضرات في صناعة الزبد والجبن واستخراج اللبن الصحي النظيف وحفظ البيض وما إلى ذلك، وترشد المزارعين إلى إتقان هذه الصناعات، فعلى الحكومة أن تتبع مثل هذه الطريقة وأن تنشئ مراكز للتدريب الصناعي في القرى الكبرى، وتعمل على تعميم الصناعات الريفية في القرى كبيرها وصغيرها، واختيار ما يلائم كل منطقة من هذه الصناعات.

إن البلاد تستورد من الخارج سنويًا من المنتجات الزراعية الغذائية وغير الغذائية ما تزيد قيمته على عدة ملايين من الجنيهات، فإذا تقدمت الصناعات الزراعية عامة، والريفية بنوع خاص، فإن منتجاتها تكفي حاجة السكان وتغنيهم عن استيراد هذه الكميات من الخارج، وتزيد من دخل الزارع.

ومن الصناعات الريفية والمنزلية الواجب ترقيتها وتنظيمها وتعميمها، تجفيف البلح، واستخراج المنتجات المصنوعة منه بالأساليب الحديثة التي ترفع من قيمتها وتزيد من الإقبال عليها وتصلح للتصدير.

وصنع المربات، واستخراج شراب الفاكهة المختلفة أنواعه، واشتيار العسل من خلايا النحل، وصناعة العسل، وتقطير الأزهار، وحفظ البيض وصناعة الفطير والحلوى.

وصناعة منتجات الألبان كالجبن بأنواعه البسيطة والممتازة والرفيعة، والزبد والمسلى، وإنتاج اللبن الصحي النقي وبيعه في المدن القريبة من القرى.

والغزل والنسج على الأنوال اليدوية في البيوت، والتقدم من هذا إلى صناعة التريكو، فإنها تمارس في البيوت ولا تحتاج إلى آلات وأجهزة كبيرة.

وصناعة السجاد والأكلمة.

وصناعة الحصر والمكاتل (القفف والغلقان)، والسلال (جمع سلة)، والمقاعد (الكراسي)، والأرائك (الكنبات) والأسرة (السرايرر) والأثاث الريفي البسيط، والأقفاص، وأدوات النظافة، والدواسات والمكانس، والحبال، والدوبارة.

وخوص الطرابيش، وقد نجحت هذه الصناعة في السنوات الأخيرة، وصار جدل خوص الطرابيش من الصناعات المنزلية الناجحة، وبخاصة في رشيد ويجدل هذا الخوص من سعف النخل كما تجدل منه القبعات وحقائب اليد الجميلة، وبعض أنواع الأحذية الصيفية.

والتطريز بأنواعها.

والفخار ومشتقاته إلخ إلخ.

والمصنوعات الجلدية البسيطة.

كل هذا على سبيل المثال، وإن حسن التوجيه كفيل باستحداث صناعات ريفية ومنزلية أخرى.

الثروة المعدنية والبترول

ليست مصر خصبة في أراضيها الزراعية فحسب، بل هي غنية معادنها المطمورة في جوف الأرض، في صحاريها ووهادها، وعلى شواطئها، وبين صخورها ورمالها، ولكن هذه الثروة المعدنية لا تزال البلاد محرومة من استثمارها والإفادة منها، ولو وجهت جهودها لاستثمارها لدرت عليها من الخير والحياة والثروة أكثر مما تدره القشرة الظاهرة نم أراضيها، ولفتحت لها موارد جديدة لزيادة دخل البلاد وأهلها، ولقد عرف حتى الآن أن في جوف الأرض المصرية عادن كثيرة، منها الحديد والذهب والرصاص والنحاس والنيكل والكروم والولفرام والنطروان والاسبنوس والمنجنيز والفوسفات والكاولين والقصدير والزنك والكبريت والملح والشبه وغيرها، وكثير من الأملاح التي تستعمل في صناعة التلوين ومواد الدباغة، هذا إلى ما فيها من أحجار الجرانيت والرخام والمرمر والبورفير وغير ذلك وبعض هذه الأحجار والمعادن قد استخرج وظهرت مزاياه ومنافعه، ولكن الجانب الأكبر من هذه الثروة لا يزال مطمورًا في جوف الأرض، ومن الواجب أن توجه الحكومات والأثرياء جهودهم للتنقيب والكشف عن هذه الثروة واستثمارها.

وقد ثبت أن مصر غنية بمنابع البترول، وما اكتشف منها حتى الآن ينبئ بذلك، وواجب على الحكومة أن ترسم سياسة بترولية ترمي إلى استثمار هذه المنابع، وتبعد عنها قدر استطاعتها النفوذ الأجنبي والاستغلال الاستعماري، وأن توجه جهودها لمسح المناطق التي يدل تكوينها الجيولوجي على وجود المعادن فيها للوصول إلى استخراج كنوزها واستثمارها.

استثمار الثروة المائية وتنمية مصايد الأسماك

مصر من أغنى البلاد في الأسماك، فسواحلها البحرية ممتدة وتقع على بحرين عامرين بشتى أنواع السمك عدا ما بها م البحيرات والنيل التي يجري فيها وما يتفرع عنه من المجاري المائية الغنية بهذها لثروة، وهي تنتج في الوقت الحاضر سنويًا ٥٣ ألف طن من الأسماك يقدر ثمنها بنحو مليونين من الجنيهات، وهذه الصناعة مصدر رزق لنحو سبعين ألفًا من الصيادين ومثل هذا العدد من العمال والوسطاء والتجار.

وهذه الثروة تتضاعف إذا وجدت من الحكومة عناية وجهدًا في سبيل تنميتها واستغلال مواردها وإمدادها بأدوات الصيد الحديثة والمعدات الصالحة، وإنشاء مزارع مائية لتجارب توالد الأسماك وتربيتها في الجهات الصحالة لها، واستيراد الأنواع التي يمكن توطينها في المياه المصرية، وإنشاء معاهد لتعليم فن الصيد على الأساليب المنتجة، وتشجيع البحوث العلمية عنها، واتباع الوسائل الفنية لحفظ الأسماك وبخاصة السردين في الغلب، وتجفيف ما يصلح للتجفيف منه وتمليحه واستخراج الزيوت والجلود والأسمدة وبعض المصنوعات الصدفية منها، وحسن تصريف الأسماك ومنتجاتها في الأسواق القريبة والبعيدة، والعناية باستخراج الإسفنج من المياه المصرية، فإنه من خير أنواع الإسفنج في العالم، ولكن ليس للمصرين حتى الآن نصيب في استثماره.

والواقع أن الحكومة مهملة هذه الناحية، ومن نتائج هذا الإهمال أن إنتاج الصيد لم يحرم من النمو فحسب، بل تراجع وتناقص إلى حد أن إنتاج بحيرة المنزلة وهي أكبر مورد للصيد قد نقص نقصًا هائلا عما كان عليه سنة ١٩٢٥، إذ نزل إلى الثلث، ومن الواجب على الحكومة أن تنهض بهذه الناحية الهامة، فإنها إلى جانب ما تدره على المحترفين للصيد من الأرباح والمكاسب، توفر للشعب غذاء من خير أنواع الأغذية الشعبية وأحسنها أثرًا في تحسين صحة الطبقات المحرومة منه.

البنوك الصناعية

إذا كان لبنك مصر الأثر الكبير في تحويل الصناعات بما أسسه من الشركات الصناعية، فكم يكون مخصص للصناعة من الأثر في نهوض الصناعات وإمدادها بالمال والمساعدات وتوجيهها التوجيه المؤسس على العلم والخبرة والتجارب.

هذا إلى أن عمل البنك الصناعي للصناع لا يقل ضرورة عن عمل بنك التسليف الزراعي للزراع، فهو يؤدي للصناع ما يؤديه بنك التسليف الزراعي للزراع؛ لأن البنوك الصناعية تمد

الصناعات وبخاصة الزراعية منها بالقروض الموسمية التي تقرضها للصناع والزراع الصناعيين بضمان منتجاتهم المصنوعة فهي وسيلة حيوية للنهضة الصناعية وبغيرها يعجز الصناع في الغالب عن متابعة إنتاجهم الصناعي، أو يصبحون تحت رحمة المرابين الذين يستغلونهم ويتسببون في فقرهم وبوار صناعتهم.

ولقد أحسنت الحكومة صنعًا بإنشاء البنك الصناعي في العام الماضي (١٩٤٨) فعسى أن يؤدي ما ينتظر منه من تمويل الصناعات الكبيرة والصغيرة وإمدادها بمختلف أنواع المساعدات.

وإن كثيرًا من المشروعات الصناعية العامة لجديرة بمساهمته فيها، مثل توليد الكهرباء والغاز، والأسمدة الكيماوية، ومشروعات المياه، والنقل البري والبحري والجوي، واستغلال المعادن والصناعات الثقيلة، وما إلى ذلك.

الصناعات الحربية

على الحكومة إحياء الصناعات الحربية، واستكمال حاجات الدفاع من ذخيرة ومدافع وبنادق وسلاح ومهمات وعتاد من مصانع البلاد، فمن المحقق أنه لا يمكن لأمة تريد أن تحافظ على كيانها أن تعتمد على الخارج في استبقاء حاجاتها من السلاح، إذ لا يتوافر لها ذلك أثناء الحروب، وقد تمتنع الدول المصدرة للسلاح عن إمدادها بما تطلب، لأسباب سياسية أو حربية فالدولة التي تعتمدها على الغير في إمدادها بالسلاح تحكم على نفسها مقدمًا بالهزيمة، وهيهات أن تطمئن على كيانها إلا إذا توافرت لديها الصناعات والمنتجة الحربية.

هذا إلى أن إنشاء المصانع الحربية ينهض بحركة العمران، ويفتح آفاقًا واسعة للنشاط الاقتصادي في البلاد وتشغيل العمال والفنيين والموظفين.

فالصناعات الحربية تقتضي إنشاء مصانع للسلاح والذخيرة، ومصانع للحديد والصلب والمدافع والبنادق والسيارات والدبابات والطائرات، ومصانع للنسج، وأعمال الخشب والبناء، والصناعات الكيماوية، وما إلى ذلك.

والحكومة قد قصرت السنين الطويلة في إنشاء المصانع الحربية، وهذا التقصير من أهم أسباب ضعف البلاد الحربي والسياسي، وليس لها عذر في تقصيرها؛ لأن تاريخ مصر الحربي يشهد باستعدادها لهذه الصناعات إذا توافرت الهمة والإرادة القوية.

لقد أنشأت مصر في عهد محمد علي دار صناعة (ترسانة) كبرى في "القلعة" لصنع البنادق وصب المدافع كان بها مصنع للبنادق يخرج كل شهر من ٦٠٠ إلى ٦٥٠ بندقية، وكان

بها معمل لصب المدافع، يخرج كل شهر من ثلاثة إلى أربعة مدافع، وكانت تصنع مدافع الهاون ذات الثماني بوصات، ومدافع قطرها ٢٤ بوصة.

وكان بهذه الترسانة قسم لمصنع زنا البنادق، والسيوف والرماح للفرسان، وحقائب الجنود، وحمائل السيوف، وكل ما يلزم لتسليح الجنود من المشاة والفرسان، وحلية الخليل من اللجم والسروج وما إليها، وفيها مصنع واسع لعمل صناديق البارود، ومواسير البنادق، ومصنع آخر لصنع ألواح النحاس التي تستخدم لوقاية السفن الحربية [٨٦].

وإلى جانب مصنع البنادق بالقلعة، أنشأ محمد علي معملا آخر لصنعها بالحوض المرصود كان يخرج في الشهر نحو ٩٠٠ بندقية، ومعملا ثالثًا، في ضواحي القاهرة [٨٧]، وستة معامل للبارود أقيمت في القاهرة، والبدرشين، والأشمونيين، والفيوم، وأهناس، والطرانة، أنتجت في سنة واحدة وهي سنة ١٨٢٣ ما مقداره ١٥٧٨٤ قنطارًا من البارود.

وقد زار المارشال مارمون ترسانة القلعة سنة ١٨٣٤، فاعجب بنظامها وأعمالها، وكتب عنها ما يلي: "زرت دار الصناعة بالقلعة وعنيت بها فحصًا وتقصيًا، فألفيت البنادق تصنع فيها بالغة من الجودة مبلغ ما يصنع في مصانعنا، وهي تصنع على الطراز الفرنسي، وتتخذ فيها الاحتياطات والوسائل التي نستعملها نحن لضمان جودة الأسلحة، وتتبع النظام نفسيه الذي تتبعه نحن في تصريف العمل وتوزيعه، والرقابة عليه، وكل ما يصنع فيها يعمل قطعة قطعة، ومعمل القلعة يضارع أحسن معامل الأسلحة في فرنسا من حيث الإحكام والجودة والتدبير [٨٨].

وزار المصانع الثلاثة للبنادق وذكر أنها تصنع في السنة ٣٦ ألف بندقية عدا الطبنجات والسيوف [٨٩].

فهذه الحقائق والمشاهدات تدل على أن مصر تستطيع إذا أرادت أن تنشئ المصانع الكفيلة يسد حاجتها من البنادق والذخائر والمدافع والعتاد، وإذا كانت الحكومة قد أنشأت هذه المصانع منذ ١٥٠ سنة، فهي ولا ريب أقدر على إنشائها بعد أن خطت الخطوات الواسعة في التقدم الصناعي، ولا ينقصها لتحقيق هذا الغرض إلا العزيمة والإخلاص في العمل.

---

(٨٦) راجع في تفصيل ذلك كتابنا "عصر محمد علي" ص٣٠٢ وما بعدها. (طبعة ثانية) وبالطبعات التالية.

(٨٧) راجع في تفصيل ذلك كتابنا "عصر محمد علي" ص٣٠٢ وما بعدها (طبعة ثانية) وبالطبعات التالية.

(٨٨) رحلة الدوق دي راجوز (المارشال مارمون) ج٣ ص٢٨٣ز

(٨٩) راحلة الدوق دي راجوز ج٣ ص٢٨٤ وكتابنا عصر محمد علي ص ٣٠٦ (طبعة ثانية) وبالطبعات.

صناعة النقل البحري وإنشاء البحرية المصرية

ليس لنا إلى الآن (١٩٤٨) أسطور تجاري يذكر ولا خطوط للملاحة، مع أن هذه الوسائل ضرورية لنشر تجارتنا وتمصيرها وزيادة موارد البلاد من التجارة والملاحة، وصادراتنا وارداتنا تنقل في الغالب على سفن أجنبية، فتضيع على البلاد كل عام ملايين الجنيهات في أجور النقل ورسوم التأمين، وقد يتعطل نقل المتاجر التي نحتاجإلى تصديرها أو استيرادها، ولو توافر لمصر أسطول تجاري لما تسربت هذه الملايين إلى شركات النقل الأجنبية، ولصارت إلى الأهلين، وتفتحت آفاق العمل المثمر للمهندسين والضباط والبحارة والعمال ومن إليهم، فمن أواجب واجبات الحكومة إنشاء أسطول تجاري، وعليها أن تبادر ولو بابتياع بعض البواخر تكون ملكًا لها وتنقل عليها مبيعاتها إلى الخارج ومطلوباتها من الخارج أيضًا.

وعليها تقديم المساعدات المالية للبواخر والمنشآت البحرية المصرية كما تفعل الحكومات الأوروبية.

ومن واجباتها توسيع الموانئ المصرية الحالية واستكمالها وإنشاء موانئ جديدة كميناء دمياط لكي تساعد على نمو التجارة والعمران.

ويجب عليها تأسيس دور الصناعة (الترسانات) لإنشاء البواخر التجارية والحربية وإصلاحها، وتعليم طوائف الشباب فنون البحرية والعمل بالسفن.

ولا يستساغ القول بأن مصر ليست مستعدة لإنشاء السفن التجارية، والبوارج الحربية، فلقد أنشأت بالإسكندرية سنة ١٨٢٩ – ١٨٣١ الترسانة الكبرى التي كانت تبنى فيها البوارج الحربية وسفن النقل، وإليها يرجع الفضل في تشييد الأسطول المصري الذي كان له الشأن الكبير في عهد محمد علي (٩٠).

ولقد زار المارشال مارمون هذه الترسانة سنة ١٨٣٤، فأثنى على نظامها وضخامتها، وبهرتة دقة أعمالها وكفاءة عمالها المصريين، وكتب عنها ما يلي:

"زرت الترسانة والأسطول، وكنت شديد اللهفة لزيارة هذه المنشآت المدهشة التي لم يكن يتصور العقل تأسيسها، ففي سنة ١٨٢٨ لم يكن بالإسكندرية إلا ساحل مقفر، ولكن هذا الساحل أصبح في سنة ١٨٣٤ مغطى بترسانة كاملة بنيت على مساحة واسعة، وأحواض للسفن، ومخازن ومعامل لكل نوع، ومما استوقف نظري ورشة الحبال التي يبلغ طولها ١٠٤٣٠ أقدام،

---

(٩٠) راجع في تفصيل ذلك كتابنا عصر محمد علي الفصل الحادي عشر.

أي في طول ورشة الحبال بثغر طولون، وقد شاهدت في الترسانة عمالا يعملون في مختلف معاملها، ولهم مهارة في كل ما يعهد إليهم من الأعمال البحرية، وهم جميعًا من المصريين ويسود بينهم النظام والعمل والنشاط، وهذه الترسانة التي لم يمض على إنشائها أكثر من ست سنوات قد صنع فيها عشر بوارج، سلاح كل منها مائة مدفع، وقد تم تسليح سبع منها تمخر العباب الآن، أما الثلاث الأخرى فلا توال بالحوض على وشك نزولها إلى الماء، هذا عدا السفن التي من نوع الفرقاطة والكورفت والأبريق، مما جعل عدد الأسطول يزيد على ثلاثين سفينة حربية، وقد تمت هذه المنشآت ووصلت البحرية المصرية إلى هذه النتائج المدهشة في ذلك الزمن القصير في بلاد ليس فيها أخشاب ولا حديد ولا نحاس، ولم يكن فيها عمال ولا بحارة ولا ضباط مجربون، أي أنها كانت مفتقرة إلى كل العناصر اللازمة لإنشاء أطول، وهذه همة لا نظير لها في التاريخ، والفضل في هذا العمل الجليل راجع إلى كفاية المسيو سريزي، وإلى عزيمة محمد علي الحديدية التي تغلبت على كل الصعاب، وقد كان العمل يتولاه الرجال الفنيون، ولكن محمد علي كان يقضي أيامًا بأكملها وسط العمال، فكان حضوره يبعث في نفوسهم روح النشاط والهمة، وبذل العقبات التي تعترض العمل ويحمل كل واحد من العمل على بذل كل ما في طاقته من الجهود".

وقال عن كفاءة المصريين في الشئون البحرية:

"إن العربي –يريد المصري– له حظ عظيم من المقدرة على التقليد تبلغ درجة النبوغ، وهو متصف بالاستقامة والنشاط والغيرة مع المرونة والطاعة، وبهذه الصفات يمكنه الوصول إلى تحقيق كل ما يريده الإنسان، ويفضل هذه المزايا صار العمال الذين خرجوا من صفوف الفلاحين أخصائيين في الفروع والفنون التي توفروا عليها، كل فيما خصص له.

"ولم يقتصر الأمر على تدريبهم على أعمال الخشابين والنجارين والحدادين، بل تخصص منهم كثيرون لأعمال بلغت غاية الدقة، فنجحوا في صنع آلات البحرية كالبوصلات والنظارات، وقد شاهدت بنفسي المعامل التي تصنع فيها هذه الآلات، والعمال الذين يصنعونها، ورأيت الإتقان في صنعها، والعمال والفنيون الذين يصنعونها لم يمض عليهم سنتان في التمرن على تلك الأعمال، ومن الحق أن يقال إنه لا ينتظر الوصول إلى هذه النتيجة بمثل هذه السرعة من عمال أوربيين يؤخذون من صفوف الفلاحين مهما كانت الأمة التي يختارون منها.

وقال عن زيارته لبعض قطع الأسطول المصري الذي أنشئ في هذه الترسانة:

"نزلت إلى الميناء لزيارة البوارج المصرية الراسية بها، وكان عددها سبعًا، عادت حديثًا من جولة فوق ظهر البحار على سواحل آسيا (سوريا والأناضول) قضت فيها ستة أشهر، وكل بارجة

منها مسلحة بمائة مدفع ومدافعها كلها من عيار واحد، ولا شك أن واحدة العيار لها فائدة كبرى عندما تشتبك البوارج في القتال ومن المدهش أن هذه الميزة السهلة في ذاتها لم تلتفت لها الدول البحرية الكبرى وأن ابتكارها يجيء على يد دولة أجنبية تبدأ عهدها بالحضارة".

وقال عن زيارته لبارجة الأميرال مصطفى مطوس باشاش قائد الدوننمة: "استقبلني مطوس باشا بالتعليم المعتاد وعلى قصف المدافع فوق ظهر بارجته (عكا) التي كان يركبها، وكان يصحبني الأميرال بيسون، وقد تفقدت البارجة، وأمعنت النظر فيها بعناية خاصة، فلم أر إلا ما يستوجب الإعجاب بنظامها وترتيبها، وهذه البارجة كغيرها من البوارج الكبرى هي المنشآت البديعة التي أخرجتها ترسانة الإسكندرية، وقد اشتركت في الحرب مرتين على ظهر البحر [٩١].

وكتب كلوت بك يصف ما بلغته البحرية المصرية من القوة والتقدم وقتئذ:

"مما لا ريب فيه أن إيجاد ترسانة وإنشاء أسطول على ذلك الوجه من المسرعة لمما يقضي بالعجب، ويدل على قوة العبقرية، فقد كان شاطئ البحر بالإسكندرية كالصحراء الخالية من كل أثر لكائن، فلم تمض سنوات أربع حتى عمر بترسانة كاملة الأدوات، مستجمعة لشتات اللوازم والتجهيزات فمن قواعد منحدرة لإنشاء السفن عليها وتنزيلها إلى البحر، وورش ومخازن، ومصنع للحبال تمتد بنايته طولا ألفًا وأربعين قدمًا، أي كطول مصنع الحبال في ثغر طولون، وأنشئت من خلال تلك المدة دوننمة مؤلفة من ثلاثين سفينة، وسلحت وجهزت بالعدد والرجال، وجربت للمرة الأولى من إنشائها في مطاردة أحد الأساطيل العثمانية.

"وما هي إلا فترة قصيرة من الزمن حتى أدهشت البحرية المصرية أساطين علم البحر وثقافته، سواء بدقة حركات السفن وضبطها، أو بدربة البحارة وحسن قيامهم على الأعمال المنوطة بهم، وقد أصبح المصريون وهم شعب مفطور على الامتثال ومحمد الخصال، كأنهم خلقوا لممارسة البحر، ولقد سبق لنا ذكر فضائلهم الحربية ومناقبهم العسكرية، ونقول الآن إنه بالنظر إلى سكناهم شواطئ النيل وهو النهر الذي بلغ من السبعة في نظرهم إلى تسميتهم إياه بالبحر، كانوا من أقدر الناس على السباحة وأميلهم إلى معاناة فنون الملاحة، ومن المناقب التي توفرت فيهم غير ما تقدم تأثرهم الشديد بعوامل المناظرة، وحبهم ألا يحرز قصب السبق سواهم، ومعلوم أن ثغر الإسكندرية تتردد عليه باسم الزيارة سفن كثيرة تخفق عليها أعلام دول مختلفة، فكان منظر هذه السفن يبعث في نفوس الشبان المنتظمين منهم في سلك البحرية روح الغيرة والحماسة، ويستفزهم إلى الرغبة في اطلاع الخبيرين في السفن كل يوم على ما حذقوه من

---

(٩١) رحلة المارشال مارمون ج٣ ص١٧١ وكتابنا عصر محمد علي ص٤٢١ طبعة سابقة وبالطبعات كلها.

الحركات في المناورات، ونما بذلك في نفوسهم إحساس الشمم، وتنبه الشعور بالكرامة، فكانت هذه المظاهر من أقوى العوامل على تنافسهم في إحراز أوفر قسط من العلوم والفنون، ويؤخذ من آراء الأخصائيين في حالة البحرية المصرية أن الفرق بينها وبين بحرية الآستانة كالفرق بين جيوش محمد علي البرية وجيوش الباب العالي.

"وامتازت بحرية محمد علي أول وهلة بالتفويق في شبه جزيرة (موره)، وكان من دلائل تفوقها العظيم أن الحراقات اليونانية التي طالما هلت لمرآها قلوب أهل الآستانة وقبعت بسببها أساطيلهم، لم تخش بأسها السفن المصرية التي كان يقوم على أمرها في ذلك العهد ربان السفينة الفرنسي المسيو لوتلليبه، ولقد شرف الأسطول المصري الجديد مصر، ورفع ذكرها أثناء حملة سورية، إذ قامت سفنه بمراقبة سواحل الشام، ومنعت الأتراك من النزول إليها، وقبضت في أنحائها على بعض السفن العثمانية، وساعدت المصريين على حصار عكا، واقتفت أثر الدوننمة العثمانية التي كانت أكثر منها عددًا وأوفر مددًا، حتى حضرتها في مرسى (مرمريس)، ثم دفعتها أمامها حتى مضيق الدردنيل التي أشرفت أن تجتازه لولا مداخلة الدول الأوروبية التي حالت دون تحقيق هذه البغية، مدفوعة بما هو معروف من عوامل السياسة".

وكتب ما يلي عن كفاية العمال المصريين ومهارتهم وحسن استعدادهم:

"إن العمال المصريين هم الذين ينجزون أعمال إنشاء السفن، وقد أظهروا فيها من الأهلية والدراية ما يوجب الدهش، وكان يشتغل منهم بالترسانة من ستة آلاف عامل إلى ثمانية آلاف، أما العمال الأتراك فلم يبد منهم ما يستوجب ارتياح المسيو سريزي ورضاه عنهم؛ لأنهم كانوا من الأزدهاء بنفوسهم والنزوع إلى العصيان والتمرد بما يحول دون صلاحهم لإجادة ما يناط بهم من الأعمال، فكانوا من هذا الوجه على نقيض المصريين الذين كانوا يدركون بسهولة سر الصنعة مما كان ينجز أمامهم من الأعمال ويتفهمون دقائقها بما عهد فيهم من الذكاء ودماثة الأخلاق والامتثال للرؤساء، هذا فضلا على أنهم فطروا في فهم ما يعجم عليهم فهمه على تحكيم النظر أكثر منه على الذكاء والعقل، حتى أن الرسم البسيط يرشدهم إلى فهم حقائق الأشياء بمجرد النظر إليه قبل إمعان الفك والرؤية فيه، إلا أن المصري مع هذا سريع النسيان لما يتعلمه، فضلا عن أنه إذا بلغ من التعلم درجة ما لا يرغب في تجاوزها إلى ما بعدها، وهذا النقص يحول بلا ريب دون سعيه إلى الكمال.

"وهم أميل إلى مزاولة هذه الصناعات التي أساسها تقليد الأشكال والنماذج الثابتة، ومن ثم تراهم يجيدون صناعة البكر وقماش الأشرعة والحبال، والبراميل والنجارة الدقيقة، ويحسنون ثقب الثقوب وقلفطة المراكب،وإنما لا يمكن الاعتماد عليهم فيها إذا مست الحاجة إلى تغيير الأحجام واستنباط أشكال تخالف ما عهدوه عليه من المثل، كما يتفق أحيانًا في مصانع الآلات والحدادة

والسبك، ما لم يراقبهم أثناء أدائهم إياها الرؤساء الأوروبيون، فإنهم في هذه الحالة يقومون بما هو مطلوب منهم على خير ما يرام، وترسانة الإسكندرية، التي يصنع فيها كل شيء بأيدي المصريين، وتناظر لهذا السبب جميع ترسانات الدنيا، دليل على مبلغ ما يمكن الاتسفادة به من العمال المصريين ويقيني أن عامة الشعب في أوربا لا يستطيعون أن يؤدوا من جلائل الأعمال ما يؤديه العمال المصريون في مثل الوقت القصير الذي يقومون بها فيه" (٩٢).

فإذا كانت مصر قد استطاعت إنشاء تلك الترسانة العظيمة وهذا الأسطول الضخم منذ نيف ومائة عام فكيف يشك في إمكانها تجديد هذه المنشآت بعد أن بلغت ما بلغت من الوعي القومي ومن النهضة العلمية والصناعية؟ إن الأمر إنما يحتاج إلى شحذ العزائم لإدراك هذه الغاية.

هذا، وإن إحياء البحرية المصرية لا يقتصر الواجب فيه على الحكومة، بل إن السراة من المواطنين يستطيعون أن يساهموا في هذا المجال بقسط كبير، باقتناء البواخر والسفن التجارية، وإعدادها للملاحة والشحن، ونقل المسافرين وإنشاء دور الصناعة لبناء هذه البواخر وإصلاحها واستكمال معداتها وتجهيزها بكل ما يلزمها، لقد كانت لمصر بواخر تجارية عديدة على الطراز الحديث في عهد الخديو إسماعيل، بلغت ستا وعشرين باخرة (٩٣)، كان لها فضل كبير في نشاط حركة التجارية الخارجية لمصر وتسهيل مواصلاتها البحرية مع الأقطار الأخرى، وزاحمت شركات الملاحة الأجنبية في هذا الصدد، ونجحت في عملها، إذا كانت تجوب البحار رافعة العلم المصري وتنقل الناس والمتاجر والبريد بين ثغور مصر وشواطئ البحر الأبيض المتوسط في سوريا والأناضول وبلاد اليونان وشواطئ الدردنيل والبوسفور، وثغور البحر الأحمر كسواكن ومصوع وينبع وجدة والحديدة، وتجتاز بوغاز باب المندب إلى زيلغ وبربره، وبقيت هذه البواخر وملحقاتها من المنشآت البحرية إلى أن باعتها الحكومة في أوائل عهد الاحتلال إلى شركة إنجليزية بأبخس الأثمان (٩٤). فمن واجب السراة في مصر أن يساهموا في تأسيس البحرية المصرية ويبعثوا النشاط والحياة في منشآتها، ولديهم كل الوسائل لتحقيق هذا الهدف القومي العظيم.

---

(٩٢) كلوت بك، لمحة عامة إلى مصر ج٢ ص٣٧٨ (٢٤٦ من الأصل الفرنسي) وكتبانا "عصر محمد علي" (طبعة أولى) و٣٤٥ (طبعة ثانية) وبالطبعات التالية.

(٩٣) راجع في تفصيل ذلك كتابنا "عصر إسماعيل" ج١ ص١٩٩. وبالطبعات التالية.

(٩٤) كتابنا – مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال ص١٧ من الطبعة الأولى، وبالطبعات التالية.

الوحدة الاقتصادية بين مصر والسودان

على الحكومة أن ترسم سياسة ثابتة تجعل من مصر والسودان وحدة اقتصادية واحدة.

إن وحدة وادي النيل ليست حقيقة جغرافية وسياسية فحسب، بل هي أيضًا قاعدة أساسية ضرورية لاقتصاديات مصر والسودان معًا، وهذه الناحية لا تقل شأنًا وأثرًا من الناحية السياسية؛ لأن كيان الوادي مرتبط بها، وكل من أجزائه مكمل بعضه لبعض، ولا غنى لأحدهما عن الآخر.

ومن أول دعائم الوحدة الاقتصادية بين مصر والسودان تعهد التبادل التجاري بينهما، وهذا التبادل لا يزال ضعيفًا ضئيلا، ويرجع إلى صعوبة المواصلات وقلة العناية التي يجب أن تصدر عن الحكومة وعن الأفراد والهيئات والجماعات بهذه الناحية الهامة، ثم إلى العقبات التي تضعها الإدارة الاستعمارية في السودان في سبيل إنما هذا التبادل، على أن هذه العقبات يمكن تذليلها بقوة العزيمة والعمل الجدي المتواصل.

إن السياسة الاستعمارية قد عملت على فصم عرى الوحدة الاقتصادية بين مصر والسودان، فأقامت العقبات والعراقيل في طريق المواصلات بينهما، وحالت دون ربطهما بالسكك الحديدية التي تسهل نقل المتاجر بين البلدين، وأنشأت مدينة بورسودان لتحويل تجارة السودان عن طريق مصر والحيلولة بينهما اقتصاديًا، وأحجمت الحكومة المصرية بتأثير الاحتلال حتى سنة ١٩٤٨ عن مد الخط الحديدي إلى السودان، مع أن المسافة بين نهاية الخطوط الحديدية في أسوان وبدايتها في السودان لا تتجاوز ثلثمائة كيلو متر، ومنعت مده فيما يلي أسوان جنوبًا أي في مديرية أسوان ذاتها، كما ظلت البواخر النيلية بين أسوان ووادي حلفا إلى الآن (١٩٤٨) تابعة للإدارة الاستعمارية في السودان، مع أن هذه البواخر تجري في أرض مصرية بحت.

وأدت التفرقة في النظام الجمركي إلى ضعف التبادل التجاري بين البلدين، ومزاحمة المنتجات الأجنبية للمنتجات المصرية مزاحمة غير مشروعة، ذلك أن المادة السابعة من اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ الباطلة تنص على أنت "لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضي المصرية حين دخولها إلى السودان، ولكن يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضي المصرية، إلا أنه في حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من موانئ البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجاري تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج، ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت لآخر بالمنشورات التي يصدرها بهذا الشأن".

فلما عدلت مصر نظامها الجمركي سنة ١٩٣٠ كما تقدم بيانه وأخذت بنظام الرسم النوعي بما يتفق مع مصلحة الإنتاج الأهلي بدلا من نظام الرسم القيمي الذي كان معمولا به من قبل، لم يسر هذا التعديل على السودان، وبقي النظام الجمركي فيه على حاله، وبقيت الرسوم على الواردات الأجنبية إليه وبخاصة المنسوجات والأحذية مخفضة لدرجة جعلت البضائع الأجنبية الرخيصة والرديئة تغمر الأسواق ولا تدع مجالا لتصريف المنتجات المصرية فيه.

ولما شبت الحرب العالمية الأخيرة عمدت حكومة السودان إلى تقييد تصدير الحاصلات السودانية إلى مصر تقييدًا أضر بمصلحة البلدين وجعلت التصدير محتكرًا في يد هيئة بريطانية، فأخذت هذه الهيئة تشتري حاصلات السودان بأسعار مخفضة وتبيعها في مصر بأضعاف قيمتها، وعادت أرباح هذا الاحتكار على الهيئة البريطانية، وحرم منها المصريون والسودانيون على السواء.

فالوحدة الاقتصادية بين مصر والسودان تقتضي امتداد الخطوط الحديدية بينهما، واتباعهما نظامًا جمركيًا واحدًا، وتيسير حرية التبادل التجاري بينهما، ومنع القيود التي تعرقل هذا التبادل.

وغني عن البيان أن هذه الوحدة لا تقوم مع وجود الاستعمار البريطاني في السودان، وغن جلاء هذا الاستعمار هو السبيل الفعال إلى تحقيق هذه الوحدة، وقد وجه "المؤتمر الاقتصادي الأول" الذي انعقد بمصر في أبريل سنة ١٩٤٦ جانبًا من عنايته إلى هذه المسألة الهامة، فخصص جلسة ١٩ أبريل ليبحث روابط مصر الاقتصادية بالسودان، وانتهى من بحثه إلى وضع قرارات سديدة ننشرها هنا؛ لأن فيها معظم القواعد الجوهرية لتحقيق هذه الوحدة:

١- نظرًا للعلاقة الوثيقة بين الأوضاع السياسية والاقتصادية يرى المؤتمر التمسك بوحدة وادي النيل والجلاء حتى يمكن توجيه الاقتصاد القومي في شطري الوادي وفق المصلحة الوطنية المشتركة.

٢- استعادة حرية التعامل التجاري بين مصر والسودان وإزالة كل القيود والموانع والحواجز الجمركية القائمة.

٣- توحيد النظام الجمركي في مصر والسودان على الأساس النوعي والقيمي مع مراعاة القوة الشرائية لسكان السودان في أسعار المنتجات المصرية بأسواق السودان.

٤- النهوض بالزراعة في السودان عن طريق الاستفادة من الخبرة والدراية والعمال والمال على أساس أن مصر والسودان مكملان لبعضهما البعض لا غنى لأحدهما عن الآخر.

٥- تنسيق وتنفيذ سياسة اقتصادية موحدة من مقتضاها أن ينتج كل من شطري الوادي ما يلائم استعداده من المنتجات اللازمة للوفاء بحاجة الوادي بشطريه.

٦- تنظيم وتيسير سبل المواصلات بين شمال الوادي وجنوبه مع البدء بتعبيد الطريق البري الموصل بين حلفا والشلال (شلال أسوان) وإنشاء خط للسكك الحديدية بينهما وتخفيض أجور النقل المتبادل على أن يعمل في المستقبل على توحيد سعة الخطوط الحديدية في كل من مصر بالسودان.

٧- إنشاء خطوط جوية مصرية تربط بين المدن المصرية والسودانية وتنظيم رحلاتها بحيث يتيسر انتقال الركاب وبخاصة رجال الأعمال من مدينة في الشمال إلى أخرى في الجنوب أو بالعكس في ساعات محدودة.

٨- النهوض بالصناعات الزراعية في السودان، وفي مقدمتها حفظ وتجفيف الخضر والفاكهة ومنتجات الألبان وتبريد اللحوم وحفظها.

٩- إنشاء صناعات جديدة بالسودان لرفع مستوى معيشة سكانه بواسطة شركات سودانية أو مصرية سودانية.

١٠- تعاون شطري الوادي على استغلال الثروة المعدنية التي تحتويها أراضيه بإنشاء شركة مشتركة لهذا الغرض.

١١- إنشاء شركات زراعية مصرية سودانية تتولى إصلاح الأراضي وإعدادها للزراعة وبيعها لصغار الملاك بشروط سهلة –مع استغلال جزء منها كمزارع نموذجية.

١٢- إنشاء فروع للبنوك والهيئات العامة المصرية في السودان كبنك مصر وبعض شركائه وبنك التسليف والجمعية الزراعية والجمعيات التعاونية وغيرها من الهيئات وذلك لتيسير تمويل المشروعات السودانية وتمكين إخواننا السودانيين من الاستفادة بجهود هذه الهيئات في شتى نواحيها شأنهم في ذلك شأن إخوانهم المصريين على قدم المساواة.

١٣- تشجيع التعليم الزراعي والتجاري والصناعي في ربوع السودان بمساعدة الحكومة المصرية والإكثار من البعثات العلمية والعلمية المتبادلة بين شطري الوادي.

نظرة في الميزانيات

إن الميزانية هي مرآة الحياة الاقتصادية والمالية للدولة وللأمة، وهي ليست مجرد أرقام للدخل والخرج، بل هي صورة لسياسة الحكومة الإنشائية وما تنفقه في شتى ضروب الإصلاح والتعمير.

فمن الواجب أن تكون الميزانية ميزانية إنتاج وإصلاح لا ميزانية أرقام وموظفين فحسب.

ما الذي ينفق من الميزانية على تنمية إنتاج البلاد واستثمار مواردها وزيادة ثروتها وتنمية دخلها ودخل الأهلين؟ ما الذي ينفق منها على إصلاح شئونها الصحية والثقافية والاجتماعية؟ هذا هو الأساس الذي يجب أن يوضع للميزانية أما أن يكون أساسها أن تكون ميزانية أرقام وموظفين فهذا ليس سبيل النهوض والتقدم.

من الممكن أن توضع الميزانية بحيث تتسع لمرتبات الموظفين، وفي الوقت نفسه تجعل منهم أداة إنتاج وعمران، وبهذه الطريقة تزيد من دخل البلاد وفي الوقت نفسه تزيد من عدد الموظفين المنتجين وترفع من مستواهم.

فالمشروعات العامة التي تتصل بإنتاج البلاد تزيد من عمرانها ودخلها، وتوجد مجالا حيويا لعدد أكبر من السكان وتوفر لهم أسباب اليسر والرخاء، وتستلزم عددًا أكبر من الموظفين، فهذه المشاريع هي العامل الحيوي الأكبر من حل مشكلة الموظفين والعمال المتعطين حلال يوفق بين مصلحة الموظفين ومصلحة الدولة.

إن البلاد في حاجة إلى مشاريع عديدة للإنتاج والعمران، فلتنفق عليها الحكومة ولتخصص لها في الميزانية الجانب الأكبر من نفقاتها، فإنها بذلك تزيد من أبواب الدخل في الميزانية وتزيد أيضًا من أبواب الدخل للبلاد عامة وللأفراد خاصة.

ويجب أن تتسم الميزانية بالطابع الشعبي، بحيث يخصص الجانب الأكبر فيها لإصلاح حالة طبقات الشعب ورفع مستواهم المادي والثقافي والاجتماعي والتخفيف عنهم، وتخصيص المبالغ الكافية للأعمال العمرانية، أو بعبارة أخرى يجب أن تكون الميزانية شعبية لا بيروقراطية (وظائفية)، يجب أن تكون منتجة في ازدياد ثروة البلاد ورخائها، لا مقتصرة على إقرار الأمر الواقع و"تسديد الخانات".

يوجد في الحكومة موظفون زائدون عن حاجة العمل؛ لأن الحكومة لا توجد لهم عملا منتجًا مثمرًا تستخدمهم فيه، ويتخرج كل عام أفواج من المتعلمين من مختلف الكليات والمعاهد يجدون أشق الصعوبات في العمل والاستخدام، ويوجد أيضًا أفواج من العمال المتعطلين، وهذه

المشكلة لا تحل إلا بالإقبال على المشروعات الإنتاجية العامة التي تضع الحكومة برامجها وتنفذها فتوجد مجالا فسيحًا لاستخدام أولئك الأفواج من المتعلمين والعمال وتوفر لهم أسباب اليسر والرزق في الوقت نفسه تزيد من عمران البلاد وتقدمها.

وفي ذلك تقول اللجنة المالية بمجلس النواب عن ميزانية سنة ١٩٤٣ – ١٩٤٤.

"قد لجأت بعض الحكومات إثر الحرب الماضية إلى تشغيل العمال العاطلين وذلك بإنشاء الطرق التي كانت لازمة لها والتوسع في ذلك، وكذا في إصلاح الأراضي البور، وقد أسفرت هذه الوسيلة عن خير النتائج وحل جانب من مشكلة البطالة، ولا شك أن الحكومة وهي مدركة لكل هذه الحقائق ستعمل ما في وسعها للقضاء على هذه المشكلة الاجتماعية، وفي مصر مشروعات إصلاحية واسعة المدى تنتظر الأيدي العاملة لإنجازها".

إصلاح النظام المالي

لا سبيل إلى اطراد النهضة الاقتصادية ما لم يكن لها أساس وطيد سليم من النظام المالي.

ومما يؤسف له أن النظام المالي لا تزال تسير عليه البلاد يعطل نهضة البلاد الاقتصادية.

وأول عامل في فساد هذا النظام طريقة إصدار العملة الورق (البنكنوت)، فإنه متروك للبنك الأهلي اسمًا، الأجنبي فعلا، وهذا البنك هو الذي منح امتياز إصدار أوراق النقد، مما كان السبب في تراكم الأرصدة الاسترلينية، وجعل منتجات البلاد ومبيعاتها تخرج من أيدي الأهلين بمقابل سندات على البنك، وقد كانت هذه الطريقة ولا تزال من أسباب غلاء المعيشة.

فإصلاح النظام المالي يقتضي استرداد الأرصدة الاسترلينية، وتغيير نظام إصدار العملة الورق، وجعل الإصدار بتوجيه الحكومة ورقابتها الفعلية، وأن يتولى إصدارها بنك مركزي مصري اسمًا وفعلا، وإلى أن يتم إنشاء هذا البنك يجب أن تستعمل الحكومة حقها في إلزام البنك الأهلي الحالي بجعل نصف غطاء أوراق النقد التي يصدرها ذهبًا والنصف الآخر من الأسهم والسندات التي تختارها الحكومة وتحددها وتعينها كما يقضي بذلك قانون تأسيسه، لا أن يترك الأمر لهواه وإرادته، ويجب لذلك إلغاء القرار الصادر من وزارة المالية في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ (أثناء الحرب العالمية الأولى) بالترخيص مؤقتًا للبنك أن يستعيض بسندان الخزانة البريطانية عن

الغطاء الذهبي [٩٥] لأن هذا القرار هو مصدر الأرصدة الاسترلينية التي ناءت بها البلاد، ولا يمكن أن يتحقق استقلالنا النقدي قبل إلغاء هذا القرار [٩٦].

والبنك المركزي هو الأداة الفعالة لدعم استقلالنا النقدي وتنظيم سوقنا المالية.

واجبات المواطنين

إن واجبات المواطنين تدخل مبدئيًا ضمن واجبات الحكومة، لأن الوزراء ورؤساء المصالح والموظفين هم من المواطنين الذي عليهم أن يؤدوا واجباتهم بالذمة والصدق، تلك الواجبات التي تتطلبها منهم صفة المواطن قبل أن تقتضيها صفة موظف الدولة.

وعلى المواطنين عامة واجبات أخرى، وهي أن يواجهوا أفكارهم وعزائمهم ونياتهم إلى المساهمة في نهضة البلاد الاقتصادية والاجتماعية، لأن حركة التحرير السياسي لا تكتمل كما أسلفنا القول إلا إذا اقترنت بها حركة التحرير الاقتصادي والتقدم الاجتماعي.

ومن أول واجبات المواطن أن يشجع كل ما هو مصري من المنتجات الزراعية والصناعية والتجارية، لأن هذا التشجيع هو عنوان الوطنية فلا يشتري إلا من صانع مصري، أو تاجر مصري، ولا يأكل إلا طعامًا مصريًا ولا يلبس إلا ملابس مصرية، ولا ينزل إلا في فندق مصري، ولا يجلس إلا في مقهى مصري، هذه دعوة قد يتأولها بعضنا بأنها دعوة إلى التعصب الوطني، وأنا أقول: فلتكن تعصبًا وطنيًا، فإن الوطن أحوج ما يكون إلى التعصب له من أبنائه، ومهما قيل عن هذه الدعوة فإنها هي الحقيقة الواقعة لدى الشعوب التي تحتذيها في الوطنية والتقدم، وهذه الشعوب ليست في حاجة إلى مثل هذه الدعوة؛ لأنتها تتبعها فعلا فهي لا تحتاج إلى من ينبهها إليها، إذ هي تدرك أنها من بدهيات الوطنية ومن أول مظاهرها العملية؛ لأن الوطنية عند الشعوب الحلية ليست كلامًا أجوف، ولا عبارات طنانة رخيصة، بل هي إيمان وإخلاص، وعمل وجهاد.

([٩٥]) انظر في تفصيل ذلك كتابنا ثورة سنة ١٩١٩ ج١ ص٥٧ وبالطبعات التالية.

(٩٦) في سنة ١٩٤٨ صدر القانون رقم ١١٩ لتلك السنة، وهو يقضي بأن تضمن أية زيادة في إصدار البنكنوت من تاريخ العمل به بسندات مصرية أو أذونات على الخزنة المصرية ولعل في تنفيذ هاذ القانون بعض العلاج للنظام الذي تولد عن قرار ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ وما يجعل للحكومة بعض الرقابة على النظام ويسد الباب في المستقبل على الأرصدة الاسترلينية.

فتشجيع كل ما هو مصري واجب على المواطنين، وإلى جانبه يجب على الصناع وأصحاب المصانع والمتاجر من ناحيتهم أن يبذلوا أقصى جهودهم لإتقان عملهم وتحسين إنتاجهم ومسايرة التقدم الصناعي ومراعاة مصلحة الجمهور إلى جانب مصلحتهم، بحيث لا يقفون منه موقف الاستغلال، ولا يقتضون منه أكثر من الربح المشروع، فإن رعاية مصلحة الجمهور وسيلة ضرورية للتقدم الاقتصادي ومن شأنها تحبيب المواطنين في الإنتاج المصري دون الإنتاج الأجنبي.

واجبات الأثرياء

يجب عليهم استثمار أموالهم في المشروعات الاقتصادية القومية من صناعية، وزراعية وتجارية وملاحية، كل بحسب مقدوره.

لقد هيأت لهم الظروف مجال العمل في هذه النواحي، فعليهم أن يساهموا في ازدياد ثروة البلاد بالإقبال على إنشاء المؤسسات الاقتصادية التي تفيدهم، وفي الوقت نفسه تعود فائدتها على مواطنيهم وعلى البلاد عامة.

ولقد برهنت المنشآت التي أسسها الأثرياء المصريون أفرادًا أو جماعات على نجاح عظيم، إذا أدبرت بكفاية وحسن تدبير، وصدق عزيمة، ونال أصحابها منها الأرباح الوفيرة، فليكن هذا النجاح حافزًا لهم ولغيرهم على استثمارت أموالهم وكفاياتهم في هذا المجال الفسيح.

واجبات المواطنات

وعلى المواطنات المصريات أن يساهمن في التقدم الاقتصادي، فيلتزمن أولا حدود الاقتصاد في بيوتهن، ثم يتعاهدن على تنشيط المنتجات والمصنوعات المصرية بدلا من الأجنبية.

إنهن إن فعلن ذلك ساعدن على تحويل التجارة والصناعة إلى أيد مصرية، أما أن يؤثرن المصنوعات والمتاجر والأزياء الأجنبية، ولا يلقين بالا إلى وجوب تنشيط كل ما هو مصري، فهذا يتنافى مع واجبات المواطنات المثليات.

إننا نشاهد الهنديات المثقفات المتخرجات من أرقى الجامعات الأوروبية والأمريكية يحرصن على أن يرتدين ملابسهن من مصنوعات بلادهن ويظهرن بها وبأزيائهن الوطنية في المحافل والمجتمعات في أرجاء العالم، فيكسبن بذلك احترام الناس، من مختلف الطبقات والأجناس، وإن ارتدائهن مصنوعات بلادهن ولو كانت أقل جودة أو أقل رونقًا وأناقة من المصنوعات الأجنبية ليزينهن أكثر من أرقى الأزياء الأجنبية، فحبذا لو نهجت المصرية هذا النهج في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وللنساء دور هام يقمن به في أوربا وأمريكا في الحركة التعاونية، وبخاصة في التعاون المنزلي، فإنهن باشتراكهن في جمعيات التعاون للاستهلاك وبتنشيطهن لها وقصر مشترياتهن عليها، وتعضيدهن للفكرة التعاونية عامة، ومساهمتهن الفعلية في القيام على شئونها، قد أصبحن من أقوى وأعظم دعائم الحركة التعاونية، فعلى المواطنات المثقفات أن يقمن بمثل ها الدور في إحياء الحركة التعاونية في مصر.

وعليهن أن يساهمن في الإنتاج المنزلي ويمارسن صنع بعض أنواعه من مأكل وشراب وملبس، ففي المأكل والمشرب يستطعن أن يمارسن استخراج بعض أنواع الجبن، وحذق الطهي، و صنع الفطائر والحلوى وشراب الفاكهة، واستخراج ماء الزهر والورد وما إلى ذلك.

وفي الملبس وما إليه يستطعن أن يمارسن التطريز والحياكة وأشغال الصوف والزخرفة فيما ينتجن لأنفسهن ولأهلهن، ويحذقن النسج الرفيع الذي يزين بيوتهن في الملابسات والأثاث والمفارش، ويكون ذلك عنوانًا لرقيهن وتقدمهن وكفايتهن.

لقد شهدنا نساء أوربا أثناء الحرب العالمية الأخيرة يساهمن في بيوتهن في نسج الملابس وحياكتها للجنود المقاتلين، ويقدمنها تبرعًا ومساهمة منهن في الدفاع الوطني، فحبذا لو سرت هذه الروح في البيئة المصرية.

وحبذا لو تعاهد النساء المصريات على إمداد الجمعيات والمؤسسات الخيرية بما تحتاج إليه من نسج وملبس للفقراء والمحتاجين من صنع أيديهن.

واجبات الشباب

وعلى الشباب من المصريين والمصريات واجبات تنظر البلاد أن يؤدوها في الميادين الاقتصادية.

عليهم أن يكونوا رسل دعاية للاستقلال الاقتصادي في مختلف مظاهره ونواحيه، ولا يصرفهم عن العمل في هذا المجال أن يكونوا منهم غير الأثرياء، أو غير الفنيين، فإن جهود الشباب الاقتصادية لا تستلزم أن يكونوا أغنياء أو رأسماليين أو فنيين، بل تقتضي توافر العزيمة الصادقة في نفوسهم والإخلاص في العمل.

فعليهم أن يؤلفوا المنظمات التي تدعو إلى تشجيع المنتجات والمصريات والمنشآت الوطنية وترقيتها والترويج لها وتعميمها.

لقد ساهم الشباب فيما مضى في حركات التحرير الاقتصادي، فكان لهم فضل كبير في بعث الحركة التعاونية سنة ١٩١٠ وما تلاها، وكان لهم عمل مشكور سنة ١٩٣٠ وما بعدها في الترويج للصناعات الوطنية على أثر الأزمة المالية والاقتصادية التي انتابت البلاد في ذلك العهد، فقد نبهت هذه الأزمة أذهان المواطنين إلى وجوب مضاعفة الجهود لإحياء الصناعات الوطنية ما يدعم استقلالها الاقتصادي، فلا تعيش عالمة على الأمم الأخرى في حاجاتها الحيوية، ولا تجعل كل اعتمادها على الزراعة، وبخاصة زراعة القطن وحده، لأن هذا الوضع يجعلها عرضة للأزمات التي تتسبب عن هبوط أسعاره في بعض السنين هبوطًا طارئًا لا إرادة لها فيه، ومن ثم اتجهت الأفكار في أثناء هذه الأزمة إلى تنويع مصادر الثروة؛ باستحداث أنواع جديدة من الزراعة، وإحياء الصناعات الوطنية، كانت هذه الفكرة موجودة من قبل، وإنما زاد الشعور بتنفيذها بعد أزمة سنة ١٩٣٠، واعتنقها كثير من أصحاب الأموال والأعمال، وأيدها الشباب تأييدًا رائعًا منتجًا.

وجاء افتتاح المعرض الزراعي الصناعي في فبراير سنة ١٩٣١ حافزًا للنفوس إلى العمل في هذه الناحية، إذ تبين من معروضاته أن في البلاد استعدادًا كبيرًا للنهضة الصناعية، وجاء خير إعلان عن تقدم الصناعات المصرية وكفاءة الصناع المصريين، وبطلت الخرافة التي كان يروجها الاحتلال من أن مصر لا يمكن أن تكون قطرًا صناعيًا، وآمن المصريون أن البعث الصناعي ممكن إذا اتجهت العزائم إلى إحيائه وتنظيمه، وأخذ الشباب يتواصون بوجوب تشجيع

الإنتاج المصري والإقبال عليه، وتفضيله على الإنتاج الأجنبي، فبهذه الروح تتجلى الوطنية في مظهرها العملي، وتقوى النهضة الصناعية، وتسترد البلاد استقلالها الاقتصادي.

كان الشباب في طليعة الدعوة إلى هذه النهضة والعمل فيها، فألفوا اللجان في مختلف النواحي لتشجيع الصناعات الوطنية ومقاطعة البضائع الإنجليزية على غرار ما حدث في الهند حيث نجحت فكرة المقاطعة ووفقت هذه البلاد إلى الاستغناء عن البضائع الإنجليزية والاستعاضة عنها بالصناعات الهندية وبخاصة في المنسوجات.

وأخذت هذه اللجان تستحث الناس على تنشيط المصنوعات الوطنية، وتعلن عنها في الصحف وفي نشرات مطبوعة وزعتها في أرجاء البلاد وشرع الكثيرون من مختلف الطبقات يعرضون عن المصنوعات الأجنبية ويستبدلون بها مصنوعات البلاد، وبخاصة في الملبس ولوازم المسكن، فأقبلوا على منسوجات البلاد يقتنونها ويشجعونها ويستكملون بها حاجاتهم ويستغنون بها عن المنسوجات الأجنبية، وصار الشعار الوطني الاقتصادي أن تشجيع الصناعة الوطنية فرض واجب على كل مصري ومصرية، وصنع الشباب شارة لتشجيع الصناعة الوطنية توضع باللون الأحمر ورسم في وسطها مغزل مصري ونسجت في مصر، وقد اشترك كثير من المواطنات المثقفات في هذه الحركة المباركة، وتعاهدن على اقتناء ملابسهن ولوازمهن من المصنوعات المصرية.

وكان من أبرز جهود الشباب في هذا المجال ظهور الدعوة في أواخر سنة ١٩٣١ لمشروع اقتصادي سمي "مشروع القرش" وقوامه جمع اكتتابات عامة أقلها قرش واحد لإقامة مؤسسة صناعية كلما اجتمع من أموال الاكتتابات ما يكفي لتأسيسها، وقام على هذا المشروع جماعة من الشباب، وعلى رأسهم الأستاذ أحمد حسين والأستاذ فتحي رضوان، ونشطت حركة الاكتتابات منذ تولى المرحوم الدكتور علي إبراهيم باشا لجنة المشروع، فكانت رئاسته خيرًا وبركة وفألا حسنًا لنجاحه.

وأقيم مهرجان كبير له في حديقة الأزبكية يوم ١١ فبراير سنة ١٩٣٢، فكان مظهرًا لنجاحه وإقبال الناس عليه، وبلغت قيمة الاكتتابات له في عامه الأول نحو سبعة عشر ألف جنيه، فدل هذا الإقبال على حسن استعداد الأمة لتعضيد المشروعات الاقتصادية النافعة، وأسست اللجنة بهذا المال مصنعًا للطرابيش في العباسية، تم إنشاؤه في أكتوبر سنة ١٩٣٣ وجهز بأحدث الآلات، وأخذ ينتج الطرابيش، فكان تأسيسه ونجاحه دليلا ملموسًا على استعداد البلاد للنهضة الصناعية إذا توافرت العزيمة الصداقة، فإن هؤلاء الشباب لم يكونوا فنيين ولا رأسماليين ولكنهم بقوة العزيمة وروح الوطنية نهضوا بهذا المصنع واستعانوا بخبرة الفنيين.

وقد نجح هذا المصنع فيما أنشئ له، فإن البلاد كانت قبل تأسيسه تستورد من الطرابيش الأجنبية ما قيمته ٧٩٠٠٠ جنيه سنويًا، فأخذت تهبط تدريجيًا حتى وصلت إلى ٦٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٩.

وضم المصنع إلى صناعة الطرابيش صناعة غزل الصوف، واشترك في مدة الحرب العالمية الأخيرة في توريد غزل الصوف إلى إدارة الأسلحة والمهمات بوزارة الحربية وتوريد القلنسوات (البريهات) لسلاح الفرسان والطرابيش لجنود حرس الحدود.

لقد تحدثت بشيء من التوسع عن هذا المشروع بالذات، لأنه رمز لجهود الشباب المنظمة في سبيل نهضة البلاد الاقتصادية، ومثال يمكن أن يحتذيه شباب الجيل الحاضر والمستقبل؛ لأن النهضة لا تكون ارتجالا، ولا تكون منتجة إذا هي اقتصرت على الكلام والقرارات، بل يجب أن تقوم على العمل المدروس المنظم، والمثابرة عليه.

ولم تتجدد فيما أعلم بعد هذا المشروع جهود منظمة للشباب في هذه الناحية، وهذا ولا ريب نقص يؤخذ على الشباب، وعليه أن يتلافاه ويتابع سيرته الأولى في الدأب والعمل، كما عليه أن يساهم في نهضة البلاد السياسية، ولا عذر للشباب إذا هو تراخى أو قصر، في أية ناحية من هذه الميادين.